المشهد الاقتصادي

عاص أطرش

تحت المجهر

■ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٨,١٪ ■ ارتفاع الصادرات إلى أعلى قيمة منذ ٢٠ عامًا ■ التجارة الخارجية مع الإمارات تصل إلى ٥٥٤,٧ مليون دولار ■ انخفاض كبير في البطالة يعكس التعافي من جائحة «كورونا» ■ إقرار موازنة حكومية لأول مرة منذ ثلاث سنوات ■ خطة لـ «تطوير» المجتمع العربي بقيمة ٣٠ مليار دولار.

"ارتفع جدول غلاء المعيشة للمستهلك في إسرائيل بـ ٢,٨٪ في العام ٢٠٢١". (الصورة عن (إ.ب.أ) لعامل يعد النقود في محطة وقود إسرائيلية يوم ٢ آذار ٢٠٢٢).

الملخص التنفيذي

إسرائيل تتجاوز التبعات الاقتصادية لجائحة «كورونا»، ومعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل يفوق التوقعات ليصل في العام ٢٠٢١ إلى ٨,١٪، وتوقعات بأن يزداد بمعدل ٥٪ سنويًا خلال العامين القادمين.

سجلت الصادرات الإسرائيلية في العام ٢٠٢١ ارتفاعًا لم تعهده منذ عشرين سنة، فبعد أن انخفضت الصادرات بنسبة ٢٪ بالقيمة الدولارية في العام ٢٠٢٠، ارتفعت بـ ٢٠٪ لتصل إلى ١٣٣ مليار دولار.

ارتفعت التجارة الخارجية السلعية مع الإمارات (دون المجوهرات) من ١١,٢ مليون دولار في العام ٢٠١٩، إلى نحو ٥٥٤,٧ مليون دولار، أي بارتفاع نسبته نحو ٥٠٠٠٪، مما يجعل الإمارات ثاني أكبر دولة إسلامية تقيم تجارة مع إسرائيل بعد تركيا.

انخفض في العام ٢٠٢١ معدّل البطالة الواسع إلى ٧,٩٪، في حين ارتفع معدل البطالة السنوي العادي إلى ٥٪، أي بزيادة ٠,٥٪ عن السنة التي سبقتها.

ارتفع جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ٢,٨٪ في العام ٢٠٢١، وهي نسبة لم يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ٢٠١٠.

في نهاية العام ٢٠٢١، أقرت الميزانية الحكومية بعد ثلاث سنوات من فشل حكومي في إقرارها تسبب في فقدان الكفاءة في الرؤيا بعيدة الأمد.

خطة تطوير تنموية للمجتمع العربي للسنوات ٢٠٢٢– ٢٠٢٦ بقيمة ٣٠ مليار شيكل، أي بمعدل ٦ مليارات شيكل سنويًا، وحسب بنود الخطة فان كل وزارة تخصص جزءا من ميزانيتها للمجتمع العربي والباقي يخصص كميزانية إضافية من وزارة المالية.

مقدمة

تفاوتت الآثار السلبية لجائحة «كورونا» بين اقتصادات العالم وفقًا لمرونة كل اقتصاد ومتانته وقدرته على التكيّف مع الصدمات والأزمات المستجدة. في إسرائيل، شهد العام ٢٠٢٠ تراجعًا في غالبية الأسواق والقطاعات باستثناء قطاع الهايتك، وتراجع النمو في الناتج المحلي بـ ٢,٢٪. في المقابل، عاد الاقتصاد الإسرائيلي في ٢٠٢١ إلى مرحلة التعافي وبلغ معدل نمو الناتج ٨,١٪، بينما تقلّص العجز الحكومي بالنسبة للناتج إلى ٤٪ بعد أن قارب ١١٪ خلال العام ٢٠٢٠.

يرصد هذا الفصل التحولات والمستجدات الاقتصادية في السوق الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢١، مع الأخذ بعين الاعتبار الأزمات العالمية والمحلية واستمرار انتشار جائحة «كورونا» وتأثير موجاتها المختلفة خلال عام على النشاطات الاقتصادية. أهم الأحداث التي ساهمت في تشكيل المشهد الاقتصادي في العام ٢٠٢١:

١. إجراء انتخابات وتشكيل حكومة جديدة بديلة لحكومات الليكود التي استمرت أكثر من عقد من الزمن.
٢. المصادقة على ميزانية حكومية لأول مرة منذ ثلاث سنوات ونصف خلت.
٣. استمرار البنك المركزي بتفعيل أدوات نقدية للمحافظة على استقرار الأسواق ونموها المستقبلي.

يستند هذا الفصل بمخرجاته الأساسية إلى المعطيات الرسمية لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وزارة المالية وبنك إسرائيل، إضافة إلى معطيات ومنشورات محلية وأجنبية، ويشمل أربعة أجزاء: يركّز الجزء الأول على أهم المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٢١، ابتداءً من التحول الذي طرأ على الناتج المحلي الإجمالي ونموه بـ ٨,١٪ خلال العام، والتجارة الخارجية التي شهدت نموا في الصادرات

شهد العام ٢٠٢٠ تراجعًا في غالبية الأسواق والقطاعات باستثناء قطاع الهايتك، وتراجع النمو في الناتج المحلي بـ ٢,٢٪. في المقابل، عاد الاقتصاد الإسرائيلي في ٢٠٢١ إلى مرحلة التعافي وبلغ معدل نمو الناتج ٨,١٪، بينما تقلّص العجز الحكومي بالنسبة للناتج إلى ٤٪ بعد أن قارب ١١٪ خلال العام ٢٠٢٠.

كيف تؤثر الحرب الروسية/ الأوكرانية على المشهد الاقتصادي الإسرائيلي

للحرب الروسية على أوكرانيا تبعات اقتصادية عالمية، لا يمكن التكهن بتبعاتها قبل انتهاء الأعمال الحربية. في العام ٢٠٢١، احتلّت روسيا المرتبة ١١ كأقوى اقتصاد عالمي، وأهم قطاع اقتصادي فيها هو المحروقات، فهي المُنتج الثالث عالميًا للبترول ويتوفّر فيها أكبر احتياطي عالمي من الغاز. ليس من السهل التكهن بتبعات العقوبات الاقتصادية (التي تبدو أنها ستتدحرج بناءً على مجريات الأمور وموازين القوى) على الاقتصاد العالمي.

حول تبعات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر، فإن تأثيرها على الاقتصاد الكلّي (Macro) محدود بسبب عدم وجود علاقات تجارية واسعة بين إسرائيل وكل من أوكرانيا وروسيا، حيث لم يتجاوز حجم الصادرات الإسرائيلية السلعية لروسيا ٧٧٣ مليون دولار، بينما لم يتجاوز حجم الصادرات السلعية لأوكرانيا ١٩٧ مليون دولار في العام ٢٠٢١، أما الواردات فإنها تتركز في قطاعات محدّدة مثل المواد الغذائية، منتجات النفط، الخشب، الكيماويات، الفولاذ. أما في ما يتعلّق باستيراد الخدمات التجارية، فهي تتركز في قطاع خدمات البرمجة وهو أيضًا محدود ويؤثر على شركات معينة تعتمد على العمالة الأوكرانية بالذات ومن ثم العمالة الروسية. لذا: فإن التأثير السلبي المتوقع سيكون غير مباشر على الاقتصاد الإسرائيلي.

بنحو ٢٢٪، خاصة صادرات الهايتك التي زادت على نصف الصادرات الإسرائيلية التي بلغ حجمها ١٣٣ مليار دولار، بالإضافة إلى مؤشرات تتعلّق بسوق العمل والبطالة، وارتفاع الأسعار. ويتناول الجزء الثاني السياسات الاقتصادية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢١، وبالذات السياسية المالية وأداتها الرئيسة المتمثلة في ميزانية الدولة التي أقرّت في تشرين الثاني ٢٠٢١ للسنوات ٢٠٢١– ٢٠٢٢، كما يتناول هذا الجزء أيضًا الدين الخارجي والتدريج الائتماني لإسرائيل. الجزء الثالث يستعرض سوق الأوراق المالية وارتفاع مؤشرات الأسهم في العام ٢٠٢١. أما الجزء الرابع، فيتناول بصورة مقتضبة الخطة الخمسية لتطوير المجتمع العربي في إسرائيل على أثر انضمام القائمة العربية الموحدة للائتلاف الحكومي.

١. مؤشرات اقتصادية عامة إسرائيل تغادر تدريجيًا التبعات الاقتصادية لـ «كورونا»

اقتصاديًا، عادة ما يتم التمييز بين الدول والأسواق المتقدمة (developed) والدول والأسواق النامية (developing) من خلال العودة إلى مؤشرات أساسية مثل نمو الناتج المحلي للفرد والاستثمار بالموارد البشرية (تعليميًا وصحيًا)، الرفاه والعدالة الاجتماعية وغيرها من مؤشرات التنمية. وتكمن أهمية هذه المؤشرات في إلقاء صورة أفضل على شكل نظام الحكم والديناميكيات التي تحكم متخذي القرارات، ما يساهم في فهم نظام الحكم ومركباته ومعتقداته الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة علاقاته الخارجية. لذا؛ فإن المؤشرات الاقتصادية لدولة ما مرتبطة إلى حد كبير بطريقة إدارة هذه المنظومات والسياسات المتبعة في كل دولة.

لأن التأثير الأهم للحرب سيكون على دول شرق أوروبا ومركزها بسبب اعتماد هذه الدول على الغاز والنفط الروسيين والعلاقات التجارية الكبيرة نسبيًا بين هذه الدول ودول الحرب، ما يعني أن التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي هو نتيجة لتأثير العوامل المسرعة للتضخم. بكلمات أخرى، فإن تأثير الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي يأتي من ارتفاع أسعار الواردات القادمة من أوروبا، التي بدأت بالارتفاع بالفعل، إضافة إلى التأثير على الأسواق المالية في العالم.

أما في ما يخص قطاعات محددة في الاقتصاد الإسرائيلي، فإن الحرب قد تساهم في:

١. ارتفاع محدود في سعر السلّة الغذائية في إسرائيل، فحسب نائبة وزير الخارجية الأوكرانية زاباروفا، فإن نصف الحبوب المستوردة إسرائيليًا تأتي من حقول أوكرانيا.*
٢. ارتفاع أسعار الفولاذ والحديد يؤثر على قطاع الإنشاءات في إسرائيل بكل ما يحمل الأمر من تبعات على باقي القطاعات الإسرائيلية المرتبطة بشكل وثيق بقطاع الإنشاءات بالإضافة إلى الآثار المتوقعة على قطاع الإنشاءات في الأسواق الفلسطينية، نتيجة اعتماد السوق الفلسطينية على الحديد الإسرائيلي بشكل كبير. فإسرائيل تستورد كميات كبيرة من الحديد والفولاذ من أوكرانيا (في العام ٢٠١٨ استوردت إسرائيل الحديد من أوكرانيا بنحو ١٧٥ مليون دولار).
٣. تعتبر أوكرانيا دولة ذات عمالة رخيصة جدًا، ما حولها إلى مستقطب لشركات الهايتك الإسرائيلية. حيث تقوم شركات الهايتك الإسرائيلية في أوكرانيا، بتشغيل نحو ١٥ ألف عامل هايتك، ما يجعل من توقف الحياة الاقتصادية وزيادة عدم الاستقرار (uncertainty) السياسي ظروفًا طاردة للاستثمار التقني. وعليه، من المتوقع أن تتأثر نشاطات بعض شركات الهايتك الإسرائيلية نسبيًا في حال اضطرت إلى إعادة موضعة مشاريعها في دول ثانية أو توقفت عن العمل بسبب الأعمال الحربية.**

* Zachy Hennessey, "Here's How the War in Ukraine Will Impact the Israeli Economy - The Jerusalem Post," Jerusalem Post, 2022, https://www.jpost.com/business-and-innovation/banking-and-finance/article-698519.

** Tal Shahaf, "Ukraine Offers Low-Cost High-Tech Professionals - Globes," Globes, 2022, https://bit.ly/3Ms8PiC.

ولاستكمال المشهد الكلّي لإسرائيل، نركّز في هذا الفصل على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي وللأسواق النشطة فيه.

فاق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل كل التوقعات والتنبؤات حتى المتفائلة للعام ٢٠٢١، حيث بلغ ٨,١٪.

١,١ الناتج المحلي الإجمالي

يتوقع البنك المركزي ومؤسسات اقتصادية أخرى معدل نمو ٥,٥٪ في العام ٢٠٢٢ و٥٪ في العام ٢٠٢٣.

فاق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل كل التوقعات والتنبؤات حتى المتفائلة للعام ٢٠٢١، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي ٨,١٪. فقد أظهرت الحسابات القومية لإسرائيل حسب ما نُشر في بداية النصف الثاني لشهر شباط ٢٠٢٢، أن الناتج المحلي للعام ٢٠٢١ بلغ ١٥٥,٤٢٨١ مليون شيكل بالأسعار الجارية (أو ما قيمته ١٤٥١٣٣٠ مليون شيكل بالأسعار الثابتة)،[١] أي بارتفاع ٨,١٪ بعد أن انخفض بـ ٢,٢٪ في العام ٢٠٢٠،[٢] في ما يتعلّق بالسنوات القادمة، فإن البنك المركزي ومؤسسات اقتصادية أخرى تتوقع معدل نمو ٥,٥٪ في العام ٢٠٢٢ و٥٪ في العام ٢٠٢٣ (انظر/ي الشكل رقم ٢).

تُشير هذه البيانات إلى أن معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في العام ٢٠٢١ كان من المعدلات الأعلى مقارنة بدول العالم «المتطورة»، حيث بلغ معدل النمو في إيرلندا ١٥,٢٪ ومن ثم إسرائيل ٨,١٪، مقارنة بمعدل نمو ٥,٣٪ في الناتج المحلي لدول منظمة التعاون والتنمية (OECD) ومعدل نمو ٧,٥٪ للمملكة المتحدة. أما الولايات المتحدة الأميركية، فقد ارتفع ناتجها المحلي بـ ٥,٧٪، بينما بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الفرنسي ٧٪ والألماني ٢,٧٪.[٣]

أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل فقد بلغ ١٦٥٩٤٢ شيكلا في العام ٢٠٢١، وسجّل معدل نمو بـ ٦,٣٪ على إثر الزيادة السكانية بـ ١,٧٪، بعد أن انخفض بـ ٣,٩٪ في العام ٢٠٢٠، وللمقارنة فإن الناتج المحلي للفرد في دول منظمة التعاون والتنمية ارتفع بـ ٥٪ في العام ٢٠٢١.

الشكل رقم (٢): التغيير في الناتج المحلي الإجمالي

(مقارنة مع السنة التي سبقتها) وتنبؤات مستقبلية (بالنسب المئوية).

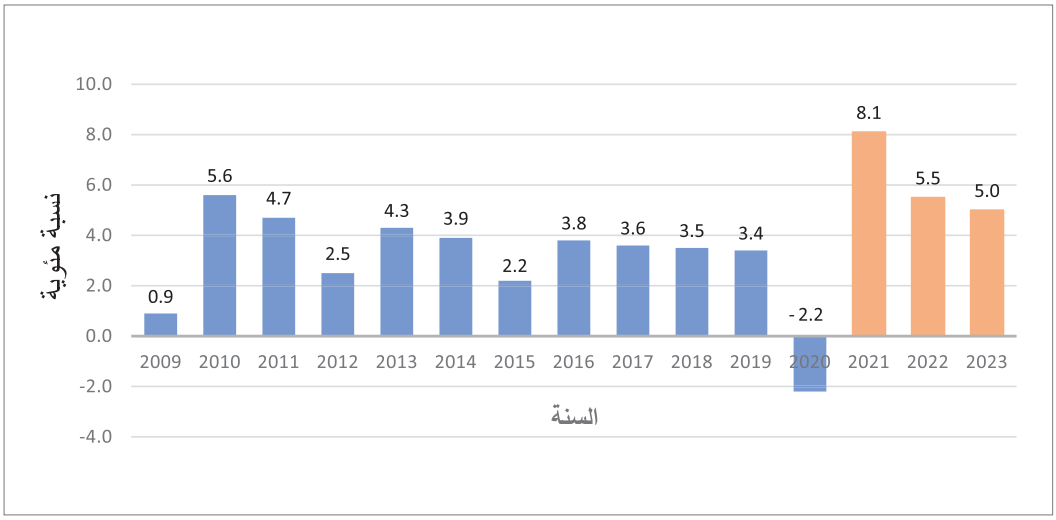

عند تقسيم العام ٢٠٢١ إلى أرباع (quarters)، يمكن ربط التغيرات التي طرأت على معدل النمو في الناتج المحلّي الإجمالي ببعض الأحداث السياسية والاقتصادية داخل إسرائيل:

١. الربع الأول (كانون ثاني–آذار ٢٠٢١): أظهر الناتج المحلي الإجمالي تراجعًا في الربع الأول من العام ٢٠٢١، بنسبة ١,١٪ في أعقاب النمو في الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠٢٠.

٢. الربع الثاني (نيسان–حزيران ٢٠٢١): عاد مسار النمو للارتفاع من جديد في الربع الثاني وبوتيرة سريعة وصلت إلى نحو ١٥,٧٪، وهي الفترة التي تلَت انتخابات الكنيست الأخيرة، وشهدت آخر إغلاق اقتصادي بسبب جائحة «كورونا». في نهاية الربع الثاني من العام ٢٠٢١، بدأت الموجة الرابعة من متحور دلتا بالانتشار، ومنذ ذلك الوقت لم تتخذ إجراءات متشدّدة تُعيق بصورة جدية النشاطات الاقتصادية، ولم يتم فرض إغلاق اقتصادي على غِرار ما حصل في العام ٢٠٢٠.

٣. الربع الثالث (تموز–أيلول ٢٠٢١): تباطأت وتيرة النمو في الربع الثالث لتدور حول ٦,٧٪. ويفسّر الارتفاع المعتدل في الربع الثالث بانخفاض استيراد مركبات الركاب مقارنة بالربع الثاني، وذلك لأن الضرائب على الاستيراد جزء من الناتج المحلي، لذا فإن الانخفاض في الضرائب ساهم في انخفاض الناتج المحلي.

٤. الربع الرابع (تشرين أول– كانون أول ٢٠٢١): ارتفع معدل النمو مجددًا في الربع الرابع ليصل إلى ١٦,٦٪ (شكل رقم ٣) وساهم في ذلك جميع مركّبات الناتج المحلي وبالذات ارتفاع صادرات السلع والخدمات التي ارتفعت بـ ٢٦,٣٪.[٤]

الشكل رقم (٣): النمو في الناتج المحلي الإسرائيلي لكل ربع سنوي بين ٢٠٢٠-٢٠٢١

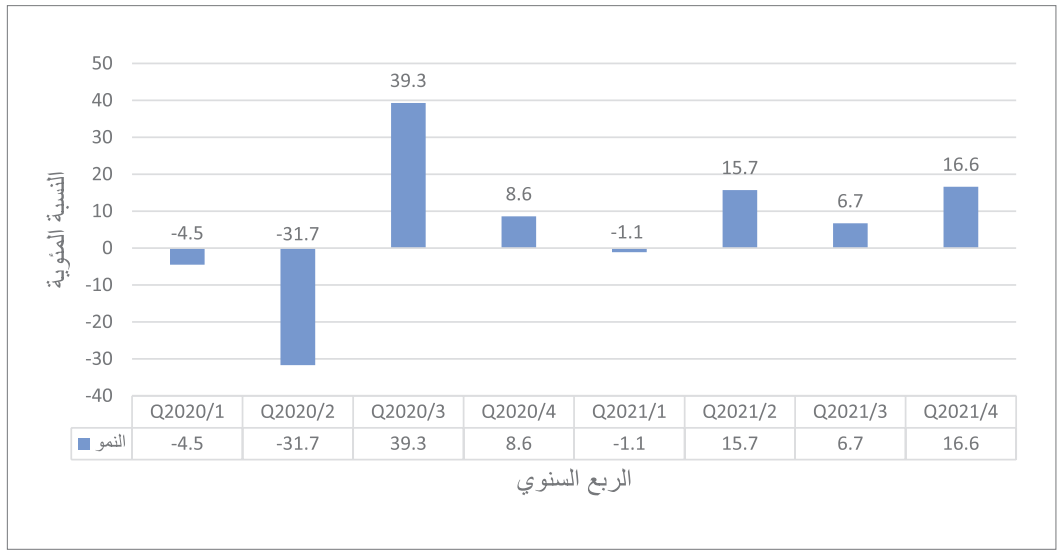

ارتفعت المصادر (Sources)* المتاحة خلال العام ٢٠٢١ من الناتج المحلي والاستيراد بـ ١٠,١٪ بعد انخفاض بـ ٣,٧٪ في العام ٢٠٢٠. أما توزيع الاستخدامات (Uses) فقد كانت على النحو الآتي: ارتفع الاستهلاك الشخصي خلال العام ٢٠٢١ بـ ١١,٧٪ مقارنة بانخفاض بـ ٩,٢٪ في العام ٢٠٢٠. ارتفع الاستهلاك الشخصي للفرد بـ ٩,٩٪ في العام ٢٠٢١، أما ارتفاع الإنفاق الشخصي الجاري للفرد فقد بلغ ٧,١٪، ويشمل هذا الارتفاع: الإنفاق على الغذاء، المشروبات والتدخين، الخدمات الشخصية، الوقود والكهرباء، وصيانة البيت، ومنتجات صناعية للاستهلاك الجاري. أما الإنفاق على استهلاك الخدمات للفرد فقد ارتفع بـ ١٦,١٪ وشهد الإنفاق على الألبسة والأحذية وأدوات عمل وبيت كهربائية وأغراض أخرى ارتفاعًا بـ ٢٦٪، وارتفع الإنفاق على السلع غير المنقولة للفرد بـ ١٨٪. وارتفعت أيضًا الاستثمارات والصادرات كما يظهر في جدول رقم (٢).

تتلخص مساهمة كل من مركّبات الناتج المحلي في نمو الناتج المحلي الإجمالي كالآتي: مساهمة الاستهلاك الشخصي ٥,٨٪، مساهمة الصادرات ٣,٨٪ إضافة إلى مساهمة الاستهلاك العام ٠,٧٪، مساهمة الاستثمار العام ٢,٢٪ ويُطرح منها مساهمة الواردات ٤,٤٪، وبالمجموع فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ٨,١٪.

جدول رقم (٢): التغيير في الاستخدامات الإسرائيلية بين ٢٠١٩-٢٠٢١

الاستخدامات	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
الاستهلاك الشخصي	٪١١,٧	٪٩,٢-	٣,٩
الاستهلاك العام- الجماهيري	٪٢,٩	٪٢,٥	٢,٧٪
الاستثمار في الأصول الثابتة في قطاعات الاقتصاد المختلفة	٪٩,١	٪٢-	٪٣,٥
الاستثمار في الأصول الثابتة – بناء للسكن	٪١٣,٩	٪٨,٧-	٪٢,٢
الصادرات	٪١٣,٦	٪١,٩-	٣,٩
مجموع الاستخدامات (Total Uses)	٪١٠,١	٪٣,٧-	٪٣,٧

مع ارتفاع الناتج المحلي ارتفع أيضًا الناتج التجاري بأسعار الأساس[٦] بـ ٩,٢٪، وارتفع مجموع الوسط التجاري بـ ٩,٢٪، الصناعة والتعدين ٥,٦ ٪ والبناء ٨,٣٪، التجارة وخدمات الأكل والضيافة ١٠,٧٪، المعلومات والاتصالات ٧٪، خدمات المواصلات والبريد والإرساليات ١٥,٣٪ والخدمات المالية والتجارية ١٢,٦٪. جدير بالذكر أن جميع هذه الفروع انخفضت في العام ٢٠٢٠ باستثناء الصناعة والتعدين والمعلومات والاتصالات، وبالذات المعلومات والاتصالات التي ساهمت بشكل فعّال خلال العام ٢٠٢٠ في دعم الناتج التجاري وكذلك المحلي واستمرت في النمو في العام ٢٠٢١.

١,٢ التجارة الخارجية

سجّلت الصادرات الإسرائيلية في العام ٢٠٢١ ارتفاعًا لم تعهده منذ عشرين سنة، فبعد أن انخفضت الصادرات بنسبة ٢٪ بالقيمة الدولارية في العام ٢٠٢٠، ارتفعت بـ ٢٠٪ لتصل إلى ١٣٣ مليار دولار[٧] وبتحييد صادرات خدمات السياحة التي تأثرت من الأوضاع الصحية العالمية، فإن ارتفاع الصادرات وصل إلى ٢٢٪ مقارنةً بالعام ٢٠٢٠. يشار إلى أن الصادرات الدولية ارتفعت حسب تقديرات صندوق النقد الدولي بـ ١٠٪، ما يدل على أن الصادرات الإسرائيلية ارتفعت بنسبة أعلى من الصادرات الدولية،[٨] وكان الارتفاع الأكبر لقطاع الخدمات الذي ارتفع بـ ٢٧٪، حيث بلغ حجم صادرات الخدمات ٧١ مليار دولار، وساهم بذلك النمو المتسارع في صادرات خدمات الهايتك وبالذات الجزء المنسوب للمدخولات من بيع خدمات البرمجة والبحث والتطوير،

سجّلت الصادرات الإسرائيلية في العام ٢٠٢١ ارتفاعًا لم تعهده منذ عشرين سنة، فبعد أن انخفضت بنسبة ٢٪ بالقيمة الدولارية في العام ٢٠٢٠، ارتفعت بـ ٢٠٪ لتصل إلى ١٣٣ مليار دولار. وكان الارتفاع الأكبر لقطاع الخدمات بواقع ٢٧٪، حيث بلغ حجم صادرات الخدمات ٧١ مليار دولار.

إضافة إلى خدمات المواصلات وتحديدًا خدمات الشحن عبر الموانئ الأجنبية، أما تصدير الخدمات السياحية فقد انخفض بـ ٣٠٪ في العام ٢٠٢١، على أثر انخفاض آخر بـ ٤٥٪ في العام ٢٠٢٠. أما الصادرات السلعية فقد بلغت ما يقارب ٦٣ مليار دولار وسجّلت ارتفاعًا بـ ١٣٪ عن قيمة صادرات العام الماضي.

توزعت الصادرات السلعية على النحو الآتي: ٨٥٪ التصدير الصناعي، صادرات المجوهرات ١٣٪، والصادرات الزراعية ٢٪. شمل الارتفاع في الصادرات السلعية الصناعية جميع الفروع وساهم في هذا الارتفاع، ارتفاع الأسعار العالمية للصادرات السلعية خلال العام ٢٠٢١.

تشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى ارتفاع الصادرات السلعية بـ ١٢,٥٪ خلال العام ٢٠٢١،[٩] حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية حسب المعطيات الأولية ما يقارب ١٩٣,٨ مليار شيكل، أما استيراد المنتجات السلعية، فبلغ ٢٩١,٤ مليار شيكل بارتفاع ٢٢,٥٪ وبلغ عجز المتاجرة السلعية ٩٧,٦ مليار شيكل بارتفاع ٤٨,٩٪ عن العجز في العام ٢٠٢٠.

تشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية إلى أن الصادرات السلعية ارتفعت إلى غالبية دول العالم، فالصادرات السلعية إلى الدول الآسيوية ارتفعت بـ ١٦,٦٪، وإلى الدول الأميركية بـ ٩,٥٪ ولباقي دول العالم ارتفعت بـ ٦,٩٪. كما تشير البيانات الإحصائية إلى أن استيراد المنتجات السلعية من الدول الآسيوية ارتفع بـ ٣٢٪ ومن الدول الأوروبية بـ ١٨,٩٪، ومن باقي دول العالم ارتفع بـ ٥٤,٢٪ وانخفضت الواردات السلعية من الدول الأميركية بـ ٠,٥٪.

يُشير التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات إلى أن أوروبا تحتّل النصيب الأكبر من الصادرات السلعية الإسرائيلية، وكذلك من الواردات الإسرائيلية، وتأتي في المركز الثاني أميركا في الصادرات وآسيا في الواردات، أما في الصادرات فإن آسيا في المركز الثالث (انظر/ي جدول رقم ٣)

جدول رقم (٣): الصادرات والواردات السلعية الإسرائيلية حسب المناطق الجغرافية ٢٠٢٠- ٢٠٢١

القارة	الصادرات السلعية		الواردات السلعية	
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١
أوروبا	٣٥٪	٣٤,١٪	٥٣٪	٥١,٤٪
أميركا الشمالية	٣١,٢٪	٣١,٨٪	١٣,٤٪	١٠,٩٪
آسيا	٢٢,٧٪	٢٣,٦٪	٢٥,٣٪	٢٧,٣٪
باقي دول العالم	١١,١٪	١٠,٥٪	٨,٣٪	١٠,٤٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

في قطاع المجوهرات وصل حجم الصادرات إلى ٢٨,٣ مليار شيكل، بارتفاع ٥٢,٤٪ عن العام ٢٠٢٠، وكانت وجهات تصدير المجوهرات الرئيسة إلى: الولايات المتحدة ٤٩٪، الهند ١٣٪، هونغ كونغ ٨٪، بلجيكا ٨٪ وكذلك سويسرا والمملكة المتحدة. من جهة أخرى، بلغ استيراد المجوهرات ١٤,٤ مليار شيكل، بارتفاع ٤٩,٣٪ عن العام ٢٠٢٠، وكانت جهات الاستيراد الأكبر من الدول الآتية: الهند ٢٣٪، بلجيكا ٢٢٪، روسيا ٩٪ الولايات المتحدة ٩٪.

توزعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢١ على النحو الآتي: ٨٥٪ التصدير الصناعي، صادرات المجوهرات ١٣٪، والصادرات الزراعية ٢٪. شمل الارتفاع في الصادرات السلعية الصناعية جميع الفروع وساهم في هذا الارتفاع، ارتفاع الأسعار العالمية للصادرات السلعية خلال العام ٢٠٢١.

شكل قطاع الهايتك ٥٣٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، بحجم ٧٠ مليار دولار، ويُلاحظ أن هذا القطاع يشهد نموًا متسارعًا، حيث بلغت نسبة النمو ٢٠٪ خلال العام ٢٠٢١.

شكل قطاع الهايتك ٥٣٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، بحجم ٧٠ مليار دولار،[١٠] ويُلاحظ أن هذا القطاع يشكّل نموًا متسارعًا، حيث بلغت نسبة النمو ٢٠٪ خلال العام ٢٠٢١. ففي العام ٢٠١٩ شكل هذا القطاع ٤٧٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، في حين شكّل ٤٥٪ من مجمل الصادرات في العام ٢٠١٦، الأمر الذي يبرز الاتجاه المتسارع لنمو خدمات الهايتك التي بلغ حجمها ٤٥ مليار دولار في العام ٢٠٢١. تشمل خدمات الهايتك خدمات الحوسبة (تقنيات المعلومات، تكامل الأنظمة، الاستعانة بمصادر خارجية، إلخ...)، بيع برامج، بيع التراخيص لاستعمال البرامج، بيع المعرفة والخدمات للشركات الناشئة وخدمات البحث والتطوير للشركات العالمية. يلاحظ أن خدمات الهايتك ضاعفت صادراتها منذ العام ٢٠١٤، من ١٤ مليار دولار إلى ٤٥ مليار دولار في العام ٢٠٢١ بأكثر من ١٥٠٪. أما تصدير الهايتك الصناعي فقد بلغ ٢٥ مليار دولار مسجّلاً ارتفاعا بنسبة ٢٠٪ وكانت المساهمة الكبرى لتصدير الأجهزة والمكونات الإلكترونية والبصرية التي زادت بنحو ٢٣٪.

أما التنبؤات المستقبلية للصادرات فإنها تفيد بأن حجم الصادرات في العام ٢٠٢٢ سيستمر في النمو، ولكن بوتيرة منخفضة نسبيًا للعام ٢٠٢١، ويتوقع أن تصِل حجم الصادرات في العام ٢٠٢٢ إلى ١٤٥ مليار دولار، وأن المساهمة الأكبر ستكون لتصدير السياحة المتوقع أن يرتفع في العام ٢٠٢٢ ويستمر في النمو في السنوات القادمة ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، كذلك تشير التوقعات إلى استمرار النمو في صادرات خدمات الهايتك وبوتيرة أقل الصادرات السلعية.

١,٣ سوق العمل

تشير البيانات الإحصائية السنوية للعام ٢٠٢١، إلى أن نسبة الاشتراك في قوة العمل بلغت ٦١,٨٪ من جيل ١٥ سنة فما فوق،[١١] وهي النسبة نفسها التي كانت في العام ٢٠٢٠. أما نسبة التشغيل فقد بلغت ٥٨,٧٪

مقارنة بـ ٥٩,١٪ في السنة السابقة، ومع أن السنوات ٢٠٢٠، ٢٠٢١ كانت السنوات التي انتشرت فيها جائحة «كورونا»، ابتداءً من آذار ٢٠٢٠ ورافقها آنذاك الإغلاق الأول للمرافق الاقتصادية والخدماتية في آذار ٢٠٢٠ ، ومن ثم الإغلاق الثاني في أيلول ٢٠٢٠ والإغلاق الثالث في الأيام الأخيرة لشهر كانون الأول لعام ٢٠٢٠، ومنذ شباط ٢٠٢١ بدأت سياسة التسهيلات في الإغلاقات ولم يتم فرض أي إغلاق جديد رغم موجات «كورونا» المتعاقبة (الموجة الرابعة والخامسة)، ومن الطبيعي أن تزداد معدلات البطالة نتيجة لذلك وبالذات في عام ٢٠٢٠ وتتناقص في العام ٢٠٢١. في العام ٢٠٢٠ بلغ معدل البطالة السنوي الواسع (يشمل معدل البطالة والمتغيبين عن العمل بسبب «كورونا») ١٥,٩٪، في الوقت الذي كان فيه المعدل السنوي العادي للبطالة ٤,٥٪، وانخفض في العام ٢٠٢١ معدل البطالة الواسع إلى ٧,٩٪ في حين ارتفع معدل البطالة السنوي العادي إلى ٥٪ أي بزيادة ٠,٥٪ عن السنة التي سبقتها، يضاف إلى ذلك أنه في العام ٢٠٢١، بلغت نسبة غير المشتركين في قوة العمل نتيجة لإغلاق مصالح اقتصادية أو فصل من العمل بسبب انتشار جائحة «كورونا» ٢,١٪ مقارنة بـ ١,٨٪ في العام ٢٠٢٠.

بالتمعن في القوة البشرية الموجودة في سنوات العمل الأساسية، فقد بلغت نسبة الاشتراك في قوة العمل في مجموعة الجيل ٢٥- ٦٤ سنة ما نسبته ٧٩,٤٪ في العام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٧٩,٢٪ في العام ٢٠٢٠، أما نسبة البطالة في هذه المجموعة العمرية فقد بلغت ٤,٧٪ مقارنة بـ ٤٪ في العام ٢٠٢٠. جدير بالذكر أن عدد المشتركين في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق في العام ٢٠٢٠ هو ٤,١٦٣ مليون نسمة منهم ٣,٩٥٧ مليون نسمة مشتغلون، منهم ٣,٤٦٤ مليون يعملون بالعمل الأجير و٢٠٦ آلاف

التجارة الخارجية الإسرائيلية مع الإمارات تأثير «اتفاقيات أبراهام»

نشطت التجارة الخارجية الإسرائيلية على إثر «اتفاقيات أبراهام» مع كل من الإمارات العربية المتحدة، والمغرب والبحرين. في العام ٢٠٢١، بلغ حجم التجارة الخارجية السلعية٢٨ مع الدول الثلاث مجتمعة ٣,٨٧ مليار شيكل، نحو ٣٥٪ من هذا المبلغ كانت صادرات في مقابل ٦٥٪ واردات.

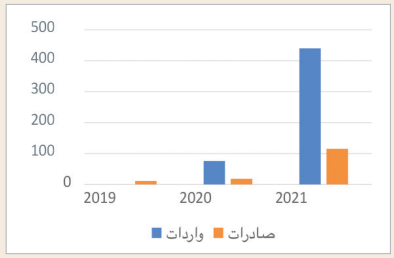

تقدّر التجارة الخارجية مع الإمارات في العام ٢٠٢١ بـ ٠,٨٪ من التجارة الخارجية الإسرائيلية العالمية، وتحتل الموقع الثاني بعد تركيا من مجمل حجم التجارة الإسرائيلية مع الدول الإسلامية. فقد أعطت إسرائيل أهمية خاصة للتجارة الخارجية مع الإمارات العربية المتحدة بصفتها ثاني أكبر اقتصاد في الدول العربية بعد السعودية، وهي قريبة في حجم ناتجها المحلي من إسرائيل، وتعد الإمارات في الموقع السابع من ناحية احتياط النفط العالمي.

ومع ذلك، فإن حجم النفط من ناتجها المحلي يبلغ ١٣٪ في العام الأخير، وقد استطاعت الإمارات فتح آفاق خدماتية وإنتاجية مثل تجارة الجملة والمفرق، والسياحة والتأمينات. تحاول الإمارات أن تكون مركزًا سياحيًا وتجاريًا عالميًا لتطوير صناعات متقدمة في مجال الهايتك والبحث العلمي والتكنولوجي، لذا فإن إسرائيل ترى في اقتصاد الإمارات فرصة في مجالات عديدة منها قطاع الهايتك، والمواصلات والشحن عبر الموانئ الإسرائيلية المائية والبرية، الطاقة، والأمن، والاتصالات، وغيرها. إضافة إلى كونها منفذًا لتعزيز التجارة الخارجية مع دول الخليج وشرق آسيا، لذلك، تجري في هذه الأشهر مفاوضات بين إسرائيل والإمارات بشأن إقامة منطقة تجارية حرة بين الدولتين، ومن المتوقع أن يعقد الاتفاق الرسمي في بداية النصف الثاني من العام ٢٠٢٢.

عاطل عن العمل، أما متوسط ساعات العمل الأسبوعي للعامل فقد بلغ ٣٥,٥ ساعة أسبوعية مقارنة بـ ٣٣,٥ ساعة أسبوعية في العام ٢٠٢٠.

انخفض في العام ٢٠٢١ معدل البطالة الواسع إلى ٧,٩٪ في حين ارتفع معدل البطالة السنوي العادي إلى ٥٪؛ أي بزيادة ٠,٥٪ عن السنة التي سبقتها.

تتركّب قوة العمل الإسرائيلية من ٨٣,٢٪ من اليهود مواطني الدولة و ١٣,٢٪ من العرب و٣,٦٪ من العمال الأجانب (تشمل عمالا من الضفة الغربية)، ويلاحظ أن نسبة مشاركة اليهود في العام ٢٠٢١ وصلت إلى ٦٦,٣٪ بانخفاض ٠,١٪ عن العام السابق، أما نسبة العاطلين عن العمل فبلغت ٥٪ بارتفاع ٠,٥٪ عن العام السابق، وتلاحظ الفجوة الكبيرة بين نسبة مشاركة اليهود والعرب، وتُصبح هذه الفجوة واسعة جدًا عند مقارنة النساء اليهوديات بالعربيات (جدول رقم ٤)، مما يدل على أهمية العمل في مركز البلاد إضافة إلى التمييز في سوق العمل بين اليهود والعرب.

جدول رقم (٤): خصائص قوة العمل في إسرائيل للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢١ [١٢]

خصائص قوة العمل	٢٠٢١	٢٠٢٠
متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعي	٣٥,٥	٣٣,٥
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند اليهود	٦٦,٣٪	٦٦,٤٪
نسبة العاطلين عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند اليهود	٥٪	٤,٥٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند الذكور اليهود	٦٧,٨٪	٦٨,١٪
نسبة العاطلين عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند الذكور اليهود	٥٪	٤,٨٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند النساء اليهوديات	٦٤,٩٪	٦٤,٩٪
نسبة العاطلات عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند النساء اليهوديات	٥٪	٤,٢٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند العرب	٤١,٤٪	٤١٪
نسبة العاطلين عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند العرب	٤,٩٪	٣,٥٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند الذكور العرب	٥٣,٢٪	٥٤٪
نسبة العاطلين عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند الذكور العرب	٥,٣٪	٣,٢٪
نسبة المشاركة في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند النساء العربيات	٢٩,٦٪	٢٧,٨٪
نسبة العاطلات عن العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق عند النساء العربيات	٤,١٪	٤,٢٪

في سياق التشغيل والبطالة، تبرز ظاهرة المحبطين[١٣] من إيجاد عمل في القطاعات التشغيلية المختلفة، وهؤلاء ينضمون إلى الفئة التي لا تشارك في سوق العمل، ففي العام ٢٠٢١ بلغ عددهم ١٧,٢ ألف محبط من إيجاد عمل مقارنة بـ ١٧,٣ألفًا في العام ٢٠٢٠، منهم ٦٢,٨٪ ذكور والباقي من الإناث، ويشكل المحبطون العرب من إيجاد عمل نحو ٤٠٪ من مجمل المحبطين من إيجاد عمل في إسرائيل، ويُعزى إحباطهم لأسباب عديدة منها عدم وجود عمل مناسب لهم، عدم وجود عمل في مناطق سكناهم إضافة لأجرة منخفضة جدًا لعملهم أو لعدد ساعات العمل اليومية وأسباب أخرى.

وبما أن هيكلية سوق العمل بدأت في التغير منذ نشوء قطاع الهايتك ودخول التكنولوجيا في عملية الإنتاج وكذلك في تزويد الخدمات المتنوعة؛ فإن الاهتمام يزداد في هذا القطاع نتيجة مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي واستيعابه عددا كبيرا من العمال أصحاب المؤهلات الأكاديمية، إضافة لأهميته في نمو الدخل القومي الإسرائيلي.

استوعب قطاع الهايتك في العام ٢٠٢١ ما يقارب ٣٨٥ ألف عامل أجير مقارنة بـ ٣٦٠ ألف عامل أجير في العام ٢٠٢٠، ففي قطاع الصناعة في مجال الهايتك وصل عدد العاملين الأجيرين إلى ١١٨ ألف عامل، وفي قطاع الخدمات في مجال الهايتك وصل عدد العمال الأجيرين إلى ٢٦٧ ألف عامل. يشكّل قطاع الهايتك ١١,١٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل مقارنة بـ ١٠,٥٪ في العام ٢٠٢٠، كما تصل نسبة الأجيرين الذكور في قطاع الهايتك ١٤,٧٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل، أما نسبة الأجيرات النساء في قطاع الهايتك فبلغت ٧,٦٪ من مجمل النساء العاملات الأجيرات في إسرائيل.

٧٧,٧٪ من مجمل الأسر في إسرائيل البالغة ٢,٧٦٧ مليون[١٤] أسرة مع مشتغلين في الأسرة في العام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٧٨,١٪ من مجمل الأسر في العام ٢٠٢٠ التي بلغ فيها عدد الأسر٢,١١٧ مليون أسرة. وتبلغ نسبة الأسر اليهودية التي فيها مشتغل واحد على الأقل ٧٨,٥٪ في العام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٧٨,٩٪ في العام السابق، أما نسبة الأسر العربية التي فيها مشتغل واحد على الأقل فتبلغ ٧٢,١٪ من مجمل الأسر في العام ٢٠٢١ مقارنة مع ٧٢,٩٪ من الأسر في العام ٢٠٢٠.

أما مساهمة مدخلات العمل خلال العام ٢٠٢١ فقد بلغت ١٥٣,٤ مليون ساعة عمل أسبوعيًا بزيادة ٧,٢٪ عن مدخلات العمل في العام ٢٠٢٠، وتوزعت مدخلات العمل الأسبوعية خلال العام ٢٠٢١، كالآتي: ٩١,٦٪ لعمال إسرائيليين، ٥,١٪ لعمال أجانب و٣,٣٪ لعمال فلسطينيين يتبعون السلطة الفلسطينية.[١٥]

١,٤ التضخّم المالي

ارتفع جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ٢,٨٪ في العام ٢٠٢١،[١٦] وهي نسبة لم يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ٢٠١٠، ففي العام ٢٠٢٠ انخفضت أسعار المستهلك بـ ٠,٧٪، في حين تراوحت أسعار المستهلك

بين ٤,٠٪ – ٨,٠٪ في السنوات ٢٠١٧– ٢٠١٩ وبلغ الارتفاع التراكمي في الخمس سنوات الأخيرة (٢٠١٦–٢٠٢١) ما قيمته ٣,٩٪ (الشكل رقم ٤) وهي القيمة المساوية لارتفاع أسعار المستهلك في العام ٢٠٠٩، التي على أثرها بدأت أسعار المستهلك بالانخفاض وازدادت وتيرة الانخفاض بعد عام ٢٠١٤.

الشكل رقم (٤): نسبة التغيير في أسعار المستهلك الإسرائيلي للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢١

ارتفعت أسعار المستهلك في جميع أشهر السنة باستثناء كانون الثاني، فقد انخفضت الأسعار للمستهلك بـ ٠,١٪، وهو الشهر الذي وصلت به موجة «كورونا» الثالثة إلى أوجّها، وشهد الإغلاق الثالث للمرافق الاقتصادية وغالبية المرافق التربوية، وانخفضت أسعار المستهلك أيضًا بـ ٠,١٪ في تشرين الثاني ٢٠٢١ (الشكل رقم ٥)، وقد ساهم انخفاض كل من أسعار الضيافة والسياحة في إسرائيل والخارج وأسعار الخضروات والفواكه الطازجة في انخفاض أسعار المستهلك في هذا الشهر. بالمجمل، فإن أسعار ثمانية بنود استهلاك رئيسة ارتفعت في العام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٢٠٢٠ وهي: الغذاء، السكن وصيانة السكن، الأثاث والأجهزة البيتية، الصحة، التعليم، الثقافة والترفيه، المواصلات والاتصالات، بينما انخفضت الأسعار في كل من الخضروات، الفواكه، الألبسة والأحذية. جدير بالذكر أن بعض المنتجات والخدمات ساهمت بشكل كبير وأكثر من غيرها في ارتفاع أسعار المستهلك، وبالذات خدمات السكن، الوقود ومنتجاته والسيارات، أما المنتجات والخدمات التي ساهمت أكثر من غيرها سلبيًا في أسعار المستهلك فهي: المصاريف على السفريات للخارج والطيران الداخلي والألبسة.

ارتفع جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ٢,٨٪ في العام ٢٠٢١، وهي نسبة لم يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ٢٠١٠.

الشكل رقم (٥): التغيير الشهري في جدول أسعار المستهلك الإسرائيلي للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

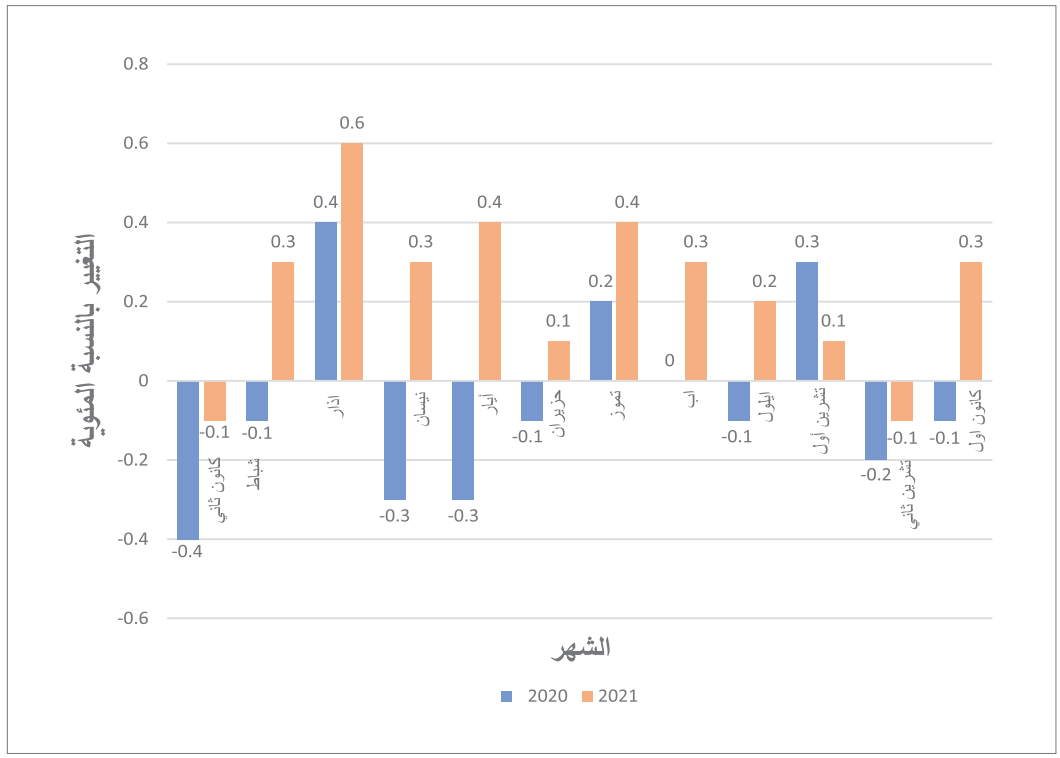

بالتمعّن في التغيير في أسعار المستهلك حسب القطاع الاقتصادي، فإن أسعار خدمات الضيافة ارتفعت بـ ٤,٤٪ وارتفعت أيضًا أسعار المنتجات الصناعية بـ ٤,٢٪ وكذلك الضرائب والتأمينات بالنسبة نفسها، في حين انخفضت أسعار الاتصالات والسفريات بـ ٤,٦٪ والمنتجات الزراعية بـ ١,١٪ (شكل رقم ٦).

بالمجمل فإن التضخّم المالي في العام ٢٠٢١، بدأ في الارتفاع تدريجيًا في النصف الأول من السنة نتيجة ارتفاع أسعار النفط والمنتجات العالمية، وعادت أسعار المستهلك لتكون إيجابية بعد نحو سنة من الأسعار السلبية. ونتيجة لبدء تعافي الاقتصاد المحلي وكذلك العالمي وإزالة الكثير من التقييدات الاقتصادية المرتبطة بجائحة «كورونا» والارتفاع بالدخل الصافي، زاد الطلب على المنتجات الاستهلاكية، لكن التعافي في عوامل العرض سار بوتيرة بطيئة نسبيًا وخاصة لتأثره من ارتفاع أسعار الطاقة وكذلك التأخير في النقل البحري بالذات ارتفاع أسعار الشحن، لذا، من الطبيعي أن تحدث زيادة حادة في الطلب وتقييدات وصعوبات في جانب العرض، ما يخلق مناخًا مناسبًا لارتفاع الأسعار. من الملاحظ أن ارتفاع معدلات التضخّم في إسرائيل كان أقل من معدلات التضخّم في الدول «المتطورة»، ولكن ما يميز الاقتصاد الإسرائيلي هو أن الأسعار مرتفعة بطبيعة الحال مقارنة بهذه الدول. والتوقعات بالنسبة للعام ٢٠٢٢– ٢٠٢٣ غير واضحة، نتيجة لعوامل عديدة خارجية وعلى رأسها جائحة «كورونا»، وما إذا كانت موجات جديدة قادمة لجائحة «كورونا» وتأثير ذلك على الأسعار، مع أن التنبؤات الإسرائيلية ترجّح ألا تتجاوز الأسعار الهدف الذي وضعه بنك إسرائيل المركزي لتضخّم الأسعار.

الشكل رقم (٦): جدول أسعار المستهلك الإسرائيلي للعام ٢٠٢١ حسب القطاع

٢. السياسات الاقتصادية الإسرائيلية في العام ٢٠٢١

في ظل جائحة «كورونا» الحالية تعلو الأصوات الجماهيرية والحزبية لتدخّلٍ حكومي في الأسواق والنشاطات الاقتصادية بهدف المحافظة على استقرارها وإدخالها في عملية نمو مستدامة. هناك أدوات بيد الحكومة ومتخذي القرارات للتدخل في الأسواق وتنظيمها، حيث تعتبر السياسات المالية والنقدية وكذلك التشريعات المختلفة من أهم هذه الأدوات. عادة يتخذ البنك المركزي (بنك إسرائيل) القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، أما الحكومة، وتحديدًا وزارة المالية، فهي المعدة الرئيسة للسياسات المالية، إضافة للتشريعات التي يقرّها البرلمان (الكنيست). في السنوات الثلاث الأخيرة لم تُقر ميزانية الدولة، وهو ما يعني أن السياسة المالية افتقدت الكفاءة في الرؤيا بعيدة الأمد، وفقط في نهاية العام ٢٠٢١ أُقرت ميزانية الدولة، ما يعني أنه بخلاف السنوات السابقة، وضِعت خطة اقتصادية وتُرجمت إلى ميزانية بهدف تنظيم الأسواق ضمن رؤيا بعيدة المدى. لذلك، سنركز في هذا الباب على السياسية المالية للحكومة، والسياسة النقدية للبنك المركزي، بهدف إلقاء الضوء على ما يجرى في الأسواق الاقتصادية والنشاطات المختلفة خلال العام ٢٠٢١ وأثرها المستقبلي في السنوات القادمة.

٢.١ السياسة المالية

عملت الحكومة الإسرائيلية منذ عام ٢٠١٩ دون ميزانية مُصادق عليها (المشهد الاقتصادي ٢٠٢٠)، لذا فإن ميزانيات الصرف كانت على أساس ميزانية شهرية وقوانين سُنّت لزيادة إطار الميزانية بهدف معالجة أضرار جائحة «كورونا» منذ عام ٢٠٢٠.

ابتدأت السنة المالية الجديدة (٢٠٢١) دون ميزانية مُصادق عليها، وعملت حسب إطار الميزانية المذكورة أعلاه، وقد جرت انتخابات رابعة في آذار ٢٠٢١ تبعها في حزيران ٢٠٢١ تشكيل حكومة تناوب جديدة برئاسة بينت وسُمّيت حكومة بينت- لابيد، وتقلّد وزارة المالية أفيغدور ليبرمان، وضمن هذه التشكيلة انضمّت القائمة العربية الموحدة للحكومة كأول حزب عربي سيشارك رسميًا في المصادقة على ميزانية الدولة.

في اليوم الأخير من آب ٢٠٢١، عرضت الحكومة الجديدة ميزانية للدولة للسنوات ٢٠٢١- ٢٠٢٢، وقد صودق عليها في الأيام الأولى من تشرين الثاني، بمعنى أن المصادقة على ميزانية الدولة للعام ٢٠٢١ قد تمت قبل أقل من شهرين من نهاية السنة المالية بالتصويت في الكنيست، وحازت الميزانية أغلبية ٦١ صوتا مقابل معارضة ٥٩ صوتا، وقد صوّت لأول مرة حزب عربي مع الميزانية (القائمة الموحدة) وعارضها الحزب العربي الآخر (القائمة المشتركة)، وقد تمت المصادقة أيضًا على ميزانية ٢٠٢٢، حيث صوت مع إقرار الميزانية ٥٩ عضوًا وعارضها ٥٦ عضوًا.

إضافة لإقرار الميزانية فقد أُقرت قوانين التسويات المرافقة للميزانية، التي يتمثّل هدفها الأساسي في تسهيل تنفيذ الخطة الاقتصادية، وشمل قانون التسويات نقاط عديدة منها: رفع سن التقاعد للنساء من جيل ٦٢ إلى جيل ٦٥، وقد شملت هذه الخطوة أيضًا أدوات مكمّلة لمساعدة للنساء المتضررات من هذه الخطوة مثل مضاعفة علاوات العمل وتمديد فترة البطالة وغيرها، وخصّص لذلك ٨٢,٥ مليون شيكل، كذلك أُقرّ قانون تخفيض غلاء المعيشة من خلال إدخال إصلاحات على الاستيراد، وقوانين أخرى مثل قانون الطاقة الخضراء، إدارة الطلب في المواصلات وإيجاد حلول في المدى القريب للمواصلات (فرض رسوم ازدحام في تل أبيب، قانون الكاشير (الأكل اليهودي الحلال) ابتداءً من عام ٢٠٢٣، تحويلات المكاتب لشقق سكنية، تشجيع المنافسة في سوق المال (البنوك المفتوحة)، إضافة علاوات لمنح استكمال الدخل وكذلك مخصّصات الإعاقة وقوانين أخرى عديدة.

لقد أقرّت ميزانية عادية للعام ٢٠٢١ بقيمة ٤٣٢,٣ مليار شيكل و٤٥٢,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢٢، لكن إضافة لميزانية ٢٠٢١ شمل مبلغ إضافي بقيمة ٦٨,١ مليار شيكل (جزء منه يشمل ميزانية كورونا لم تستغل في العام ٢٠٢٠) وبذلك بلغت الميزانية التي تشمل ميزانية «كورونا» ٥٠٠,٥ مليار شيكل.

يُقدّر العجز في الميزانية حسب التخطيط بـ ١٠٠,٢ مليار شيكل، ويُشكّل هذا العجز٦,٧٪ من الناتج بفرضية أن معدّل النمو سيبلغ ٥,١٪، حيث يُتوقع أن تصل مدخولات الحكومة من الضرائب ٣٨٧ مليار شيكل في العام ٢٠٢١. أما ما حدث في الواقع بعد نهاية ٢٠٢١، وحسب التقدير الأولي (First Estimate)

أقرّت ميزانية عادية للعام ٢٠٢١ بقيمة ٤٣٢,٣ مليار شيكل و٤٥٢,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢٢، لكن إضافة لميزانية ٢٠٢١ شمل مبلغ إضافي بقيمة ٦٨,١ مليار شيكل (جزء منه يشمل ميزانية كورونا لم تستغل في العام ٢٠٢٠) وبذلك بلغت الميزانية التي تشمل ميزانية «كورونا» ٥٠٠,٥ مليار شيكل.

يُتوقع أن تصل مدخولات الحكومة من الضرائب ٣٨٧ مليار شيكل في العام ٢٠٢١.

بلغ العجز لعام ٢٠٢١ ٤,٥٪ من الناتج المحلي وشكل انخفاضًا بـ ٦,٩ ٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠.

لتنفيذ الميزانية والعجز وتمويله،[١٧] فإن العجز لعام ٢٠٢١ بلغ ٤,٥٪ من الناتج المحلي وشكل انخفاضًا بـ ٦,٩ درجة مئوية مقارنة بعام ٢٠٢٠، وكذلك مقارنة بالدول «المتطورة» عالميًا، ويعود هذا الانخفاض في العجز إلى ازدياد المدخولات الحكومية من الضرائب بقيمة ٣٨٣,٩ مليار شيكل و١,٢٩ مليار شيكل مدخولات أخرى ووصلت إلى ٤١٢,٩ مليار شيكل، مسجّلة ارتفاعًا بـ ٢٩,٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، وارتفاعا بـ ١٨,٨٪ في العام ٢٠١٩ الذي سبق انتشار جائحة «كورونا» (جدول رقم ٥). أما المصروفات الحكومية فقد ارتفعت بـ ٣,٩٪ مقارنةً بالعام السابق، وقد كان ارتفاع المصروفات في السنوات ٢٠١٤– ٢٠٢٠ بالمعدل ٥٪، ويفسّر الارتفاع المنخفض في المصروفات مقارنةً مع السنوات الست الأخيرة بإدارة المصروفات في السنوات الأخيرة دون ميزانية مُصادق عليها. من جهة أخرى، فإن مصروفات الدعم الاقتصادي نتيجة جائحة «كورونا» بلغت ٥٥,٥ مليار شيكل، وبلغ حجم الدعم الاقتصادي منذ بداية الجائحة ١٢٤,١ مليار شيكل.[١٨] أما تمويل العجز فكان بوساطة إصدار سندات حكومية داخلية في السوق المحلية بـ ١٦١,٣ مليار شيكل، وإصدار سندات دين حكومية في الخارج بـ ٤,٤ مليار شيكل، إضافة إلى الخصخصة وبيع أملاك تابعة للدولة بـ ١٣,٦ مليار شيكل تقريبًا كلها عبارة عن بيع أراضٍ بملكية الدولة.

جدول رقم (٥): مدخولات ومصروفات وعجز الدولة الإسرائيلية (مليار شيكل، ونسبة مئوية)

	الميزانية الأساسية ٢٠٢١	التنفيذ التراكمي ٢٠٢١	الفرق بين الميزانية والتنفيذ	نسبة التنفيذ
مدخولات الدولة	٣٨٧	٤١٢,٩	٢٥,٩	١٠٦,٧٪
المصروفات (لا تشمل خطة الدعم الاقتصادي لمجابهة «كورونا»)	٤٣٢,٣	٤٢٦,٩	٥,٤	٩٨,٧٪
إطار برنامج الدعم الاقتصادي	٦٨,٢	٥٥,٥	١٢,٧	٨١,٤٪
الفائض+ /العجز –	١١٢,٥–	٦٨,٧–	٤٣,٨	٦١,١

يُستدل من إقرار الميزانية للعامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ الذي تم في نهاية ٢٠٢١، أن المصادقة على الميزانية ستؤثر بالأساس على النشاطات الاقتصادية للعام ٢٠٢٢، وبطبيعة الحال، فإن إطار الميزانية المُصادق عليها للعام ٢٠٢٢ تمثل العديد من الاعتبارات الاقتصادية الكلية، أولها أن تأخذ الميزانية بالحسبان الوضع الاقتصادي للدولة في ظل جائحة «كورونا»، وفي هذه الحالة فإن إطار الميزانية يشكّل دعمًا للنشاطات الاقتصادية (إضافة لميزانية ٢٠٢٢، فإن هناك ميزانية محولة من العام ٢٠٢١ لدعم الاقتصاد المحلي إضافة «لصناديق الإنفاق» التي أُقرّت للمرة الأولى للتغلّب على الآثار الاقتصادية السلبية لـ «كورونا»). إضافة لذلك، يتطلب من الميزانية ألا تزيد العجز البنيوي الذي كان مرتفعًا قبل بداية الجائحة، لأن أي ارتفاع في العجز سيقيّد الحكومة في التعامل مع أزمات اقتصادية مستجدّة، إضافة إلى تقليص الاستثمارات الحكومية الهادفة إلى زيادة الإنتاجية. ثانيًا توفير إجابات لمواضيع بنيوية مهمّة للنمو الاقتصادي المستقبلي في المدى البعيد، التي لم تعالجها الميزانية المستمرة للأعوام سابقًا. ثالثًا، عودة الاستقرار التنفيذي للمكاتب الحكومية (الوزارات) بسبب عملها حسب ميزانية استمرارية أساسها ميزانية العام ٢٠١٩.[١٩]

للتلخيص ودون الإسهاب في ميزانية العام ٢٠٢٢، تجدر الإشارة إلى أن ميزانية ٢٠٢٢ لم تشهد تغييرات كبيرة من الناحية الاقتصادية باستثناء تقليص ميزانية الأمن بـ ٠,٧٪ مقارنة بـ ٢٠١٩، وارتفاع الإنفاق على تطوير بنية المواصلات بـ ٠,٦٪، أما ميزانية الوزارات الحكومية الكبيرة فمن المتوقع أن تتحلّى بثبات من ناحية الناتج المحلي كما كانت في ٢٠١٩.

٢.٢ الدين العام والتدريج الائتماني

ساهم انخفاض نسبة الدين العام من الناتج المحلي خلال السنوات العشر التي سبقت انتشار جائحة «كورونا» بشكل فعال في تمكّن إسرائيل من الوقوف أمام الآثار التي خلفتها الجائحة، فانخفاض نسبة الدين العام بأكثر من ١١٪ وبلوغه ٥٩,١٪ في العام ٢٠١٩، مكّن إسرائيل من دعم الاقتصاد المحلي، لذا ارتفعت نسبة الدين العام بالنسبة للناتج إلى ٧١,٧٪ مع نهاية عام ٢٠٢٠ وإلى ٧٠,٢٪ دين حكومي بالنسبة للناتج المحلي.

انخفض الدين العام بالنسبة للناتج خلال العام ٢٠٢١ بـ ١,٤٪ حسب التقديرات الأولية لوزارة المالية، ووصلت نسبة الدين العام بالنسبة للناتج ٧٠,٣٪، أما نسبة الدين للحكومي للناتج فبلغت ٦٨,٥٪،[٢٠] ويُفسّر ذلك بالنمو المرتفع للناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل الحكومي من الضرائب إضافة إلى الخصخصة وارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية. وقد جاءت هذه النتائج خلافًا لما كان متوقعًا للعام ٢٠٢١؛ فبدل الارتفاع في نسبة الدين العام بالنسبة للناتج انخفض، وانخفض كذلك العجز الحكومي للناتج إلى ٤٪ مخالفًا أيضًا التوقعات للعام ٢٠٢١، في الوقت الذي بلغ فيه العجز الحكومي للناتج ١٠,٨٪ وقريبًا من العجز في العام ٢٠١٩ الذي بلغ ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما التدريج الائتماني لإسرائيل فقد ظل مستقرًا، فشركة S&P أبقت التدريج الائتماني بمستوىAA- وشركة مودس A1 وشركة فيتشA+ وامتدحت هذه الشركات متانة أداء الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة أن الحكومة استطاعت المصادقة على ميزانية الحكومة للسنوات ٢٠٢١- و٢٠٢٢، وأنهت فترة من عدم الاستقرار السياسي، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية المشجعة، خاصة معدّل النمو المتوقع للعام ٢٠٢١، وبالذات النمو في قطاع الهايتك وصادرات خدمات الهايتك، مع أن معدلات النمو الحالي أعلى من التوقعات لهذه الشركات، كذلك امتدحت شركة S& P معطيات الميزانية التي أظهرت بيانات ناجعة وأفضل ممّا كان متوقعًا، إضافة إلى انخفاض الدين العام للناتج والعجز الحكومي بالنسبة للناتج، ومع هذا أشارت الشركة إلى المخاطر الأمنية والجيوسياسية في المنطقة، ومع ذلك امتدحت «اتفاقيات «أبراهام».[٢١] من جهة أخرى، فإن توقعات بنك إسرائيل كانت قد حذّرت من انخفاض التدريج الائتماني في بداية عام ٢٠٢٠، مرتكزة على الضرر الذي لحق بالاقتصاد خلال العام ٢٠٢٠ وكذلك في بداية العام ٢٠٢١. لكن مع تغيير الاتجاهات خلال العام ومع نهاية النصف الأول من العام ٢٠٢١، تغيرت التوقعات وحافظ الاقتصاد على مرونة استطاع من خلالها تحسين المؤشرات الاقتصادية.

٢.٣ السياسية النقدية

مع انتشار جائحة «كورونا» في العام ٢٠٢٠، اتخذ بنك إسرائيل قرارات عدّة في سياسته النقدية التوسعية بهدف دعم الاقتصاد المحلي، وتقليل الأضرار الاقتصادية الناجمة عن انتشار الجائحة، فقرار اللجنة النقدية في نيسان ٢٠٢٠، كان بتخفيض نسبة الفائدة من ٠,٢٥٪ إلى ٠,١٪، ولم تتغير نسبة الفائدة منذ ذلك الحين وبقيت خلال العام ٢٠٢١، على الرغم من أن نقاشات اللجنة النقدية التي تتخذ قرار نسبة الفائدة شهدت ارتفاع أحد الأصوات المطالبة بتخفيض نسبة الفائدة إلى صفر، ومرة أخرى ارتفع صوت آخر مُطالبًا بزيادة نسبة الفائدة على أثر مؤشرات التعافي الاقتصادي في بداية النصف الثاني للعام ٢٠٢١، لكن لتوخي الحذر، يُفضّل أن تبقى نسبة الفائدة كما هي، وهكذا فإن نسبة الفائدة لم تتغير خلال العام ٢٠٢١ واستقرّت على ٠,١٪. ومن القرارات التي اتخذت مع قرب انتهاء العام ٢٠٢٠، كان تزويد البنوك التجارية بقروض بفائدة سلبية بهدف مساعدة المصالح صغيرة الحجم (انظر المشهد الاقتصادي ٢٠٢٠)، واستمر ذلك حتى نهاية النصف الأول من العام ٢٠٢١،[٢٢] كما بُرمج له منذ البداية، كذلك توقف في تموز ٢٠٢١ برنامج القروض بفائدة ٠,١٪ مع استنفاد مبلغ ٤٠ مليار شيكل الذي حدد مسبقًا ضمن برنامج القروض النقدية طويلة الأمد الذي أُقرّ في نيسان ٢٠٢٠ وأضيفت إليه ركائز أخرى في تشرين الأول من العام نفسه.[٢٣]

وعلى الرغم من ارتفاع معدّلات التضخّم المالي عالميًا وكذلك في إسرائيل، فإن بنك إسرائيل استمر بانتهاج السياسية النقدية التوسعية، وذلك لأن معدّل التضخّم المالي في إسرائيل لم يزد عن هدف التضخّم المحدّد وهو ١٪ -٣٪، مع ذلك، أكّد بنك إسرائيل أن السياسة النقدية التوسعية ستكون أقل توسّعًا عمّا كانت عليه سابقًا.

ومن القرارات التي اتخذتها اللجنة النقدية لبنك إسرائيل في العام ٢٠٢١ أيضًا، وقف التدخّل في سوق سندات الدين الذي أعلن عنه عام ٢٠٢٠، لذا، تقرّر إيقاف مشتريات السندات الحكومية وسندات الشركات في الأسواق خلال كانون أول ٢٠٢١، ومن الجدير بالذكر أنه خلال العام ٢٠٢١ اشترى بنك إسرائيل سندات دين حكومية بقيمة ٣٥ مليار شيكل، أما مجموع ما اشتراه منذ الإعلان عن هذا البرنامج فبلغ ٨٥ مليار شيكل. وقد بلغ مجموع ما اشتراه من سندات دين الشركات ٣,٥ مليار شيكل، إضافة لكل ذلك، استمر تدخّل بنك إسرائيل في سوق العملة الأجنبية، حيث قام البنك بشراء ما يقارب ٣٥ مليار دولار (للتفصيل انظر/ي باب العملات الأجنبية وسعر التبادل).

اشترى بنك إسرائيل خلال العام ٢٠٢١ سندات دين حكومية بقيمة ٣٥ مليار شيكل، أما مجموع ما اشتراه منذ الإعلان عن هذا البرنامج فبلغ ٨٥ مليار شيكل.

للتلخيص، فإن السياسات النقدية التي نُفذّت في العام ٢٠٢١، كانت على الغالب سياسة استمرارية للعام ٢٠٢٠، وهدفت إلى تقليل أضرار جائحة «كورونا».

للتلخيص، فإن السياسات النقدية التي نُفذّت في العام ٢٠٢١، كانت على الغالب سياسة استمرارية للعام ٢٠٢٠، وهدفت إلى تقليل أضرار جائحة «كورونا» على النشاطات والفعاليات الاقتصادية، لأن الاقتصاد الإسرائيلي شهد تراجعًا في العام ٢٠٢٠. لذا، فإن استمرار السياسات النقدية التي اتخذت في العام ٢٠٢٠ استمر في النصف الأول للعام ٢٠٢١، لأن النصف الأول شهد الإغلاق الاقتصادي الثالث وانتشار متحور آخر لفيروس «كورونا»، وكذلك جرت انتخابات برلمانية جديدة، مع أن هناك عوامل مساعدة أخرى خفّفت من الأضرار الاقتصادية كالتطعيم الأول والثاني، اللذين ساهما بفتح الاقتصاد من جديد وبدأت بوادر التعافي في الفعاليات الاقتصادية وتحديدًا في سوق العمل. مع بداية النصف الثاني وتحسّن المؤشرات الاقتصادية التي وصلت مرحلة شبيهة بما كان قبل جائحة «كورونا»، بدأ تخفيف حدّة التوسّع النقدي مع الحفاظ على أدوات توسعية حذرة، تهدف إلى الحفاظ على معدّلات النمو وتحسين المؤشرات الاقتصادية، على الرغم من أن الشهر الأخير شهد انتشار متحور جديد لفيروس «كورونا»، وارتفاع معدّل التضخّم المالي.

٢.٤ العملات الأجنبية وأسعار التبادل

أعلن بنك إسرائيل في بداية ٢٠٢١، أنه سيتدخّل في سوق العملة الأجنبية، وأنه سيقوم باقتناء ٣٠ مليار دولار بهدف ضمان الاستقرار في الأسواق ودعم الاقتصاد في مواجهة «كورونا» خلال العام ٢٠٢١، وبالذات بهدف دعم التصدير وبدائل الاستيراد.[٢٤] وخلال العام ٢٠٢١، تدخّل البنك المركزي وقام باقتناء نحو ٣٥ مليار دولار، وفي نهاية كانون الأول ٢٠٢١ بلغ رصيد بنك إسرائيل بالعملة الأجنبية ٢١٣٠٢٩ مليون دولار بارتفاع ٢٢,٩٪ عن رصيده في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠. وبلغ مستوى الأرصدة بالعملة الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي ٤٦,٦٪ مقارنة مع ٤٣,٣٪ من الناتج المحلي للعام ٢٠٢٠.

قام بنك إسرائيل بالتدخّل المباشر في سوق العملة الأجنبية، حيث اقتنى ٢٥ مليار دولار في النصف الأول لعام ٢٠٢٠، وفي النصف الثاني قام باقتناء ما يقارب ١٠ مليارات دولار، توزعت على أشهر النصف الثاني لعام ٢٠٢١، وكان التدخّل الكبير في تشرين أول؛ إذ اقتنى بنك إسرائيل ٤ مليارات دولار على إثر ارتفاع قيمة الشيكل. ومن الملاحظ أن سياسة بنك إسرائيل في السنوات الثلاث الأخيرة وبالذات في الأعوام ٢٠٢٠– ٢٠٢١ ارتكزت في سوق العملة الأجنبية على عمليات اقتناء العملة الأجنبية عادية وليس ضمن برنامج خطة الغاز التي كانت متبعة قبل انتشار جائحة «كورونا»، وأن هذه الأداة جاءت من أجل الحفاظ على استقرار الأسواق الاقتصادية ودعم الاقتصاد المحلي وبالذات الصادرات وبدائل الاستيراد.

يظهر تتبع سوق العمل الأجنبية أن سعر الدولار بالشيكل بدأ في الارتفاع في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠٢١، ومن ثم بدأ بالانخفاض، وهذا هو الحال تقريبًا الذي ميّز باقي العملات الأجنبية، خاصة اليورو والدينار، مع أن اليورو بدأ بالانخفاض بعد شباط ٢٠٢١. وكانت ذروة الانخفاض في الأشهر الثلاث الأخيرة لعام ٢٠٢١، خاصة في تشرين الثاني ٢٠٢١ (شكل رقم ٧). ويُلاحظ أن أسعار العملات الأجنبية بدأت بالانخفاض في النصف الثاني من العام ٢٠٢١، ما رفع قيمة الشيكل في النصف الثاني بالنسبة للعملات الأجنبية بنسبة زادت على ٨٪. وبمقارنة معدّل السعر السنوي للدولار مقابل الشيكل فإن سعر الدولار السنوي لعام ٢٠٢١ بلغ بالمتوسط ٣,٢٣٠٢ شيكل للدولار وسجل انخفاضًا بـ ٦,١٦٪ عن معدّل السعر في العام ٢٠٢٠، مقارنةً بانخفاض ٣,٤٪ بين السنوات ٢٠٢٠– ٢٠١٩، كذلك فإن المتوسط السنوي لسعر اليورو بلغ ٣,٨٢٣٨ شيكل لليورو، وسجّل انخفاضًا بقيمة ٢,٥٧٪ عن العام ٢٠٢٠ مقارنةً بانخفاض ١,٧٪ بين السنوات ٢٠١٩–٢٠٢٠.

الشكل رقم (٦): أسعار العملات الأجنبية بالشيكل خلال العام ٢٠٢١.

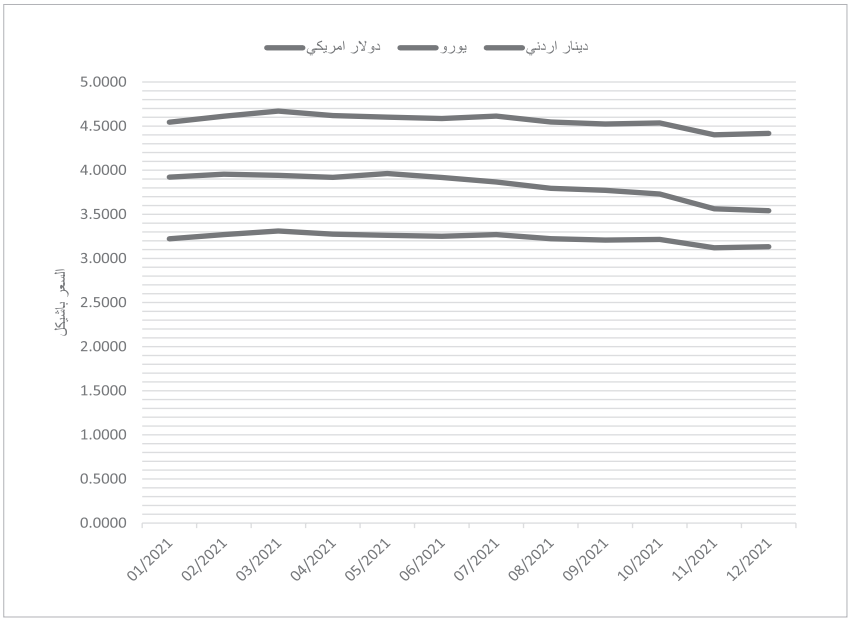

يُلاحظ أيضًا أنه في السنوات الخمس الأخيرة انخفضت قيمة الدولار بالشيكل بـ ١٥,٩٪، فقد بلغ سعر الدولار ٣,٩٢٢ شيكل للدولار في بداية ٢٠١٦ ووصل إلى ٣,١١ شيكل للدولار في نهاية ٢٠٢١، كما يُلاحظ أن اتجاه التغيير سار في الانخفاض وحدث ارتفاع ملحوظ، بعد أن تم الإعلان عن الإغلاق الأول في آذار ٢٠٢٠ على إثر انتشار جائحة «كورونا»، والصدمات في أسواق الأوراق المالية، إضافة للأسواق الاقتصادية الأخرى، وبعد تدخل واسع لبنك إسرائيل عاد الدولار للانخفاض ووصل ذروة الانخفاض في نهاية ٢٠٢١ (شكل رقم ٨).

انخفضت قيمة الدولار بالشيكل في السنوات الخمس الأخيرة بـ ١٥,٩٪. فقد بلغ سعر الدولار ٣,٩٢٢ شيكل للدولار في بداية ٢٠١٦ ووصل إلى ٣,١١ شيكل للدولار في نهاية ٢٠٢١.

الشكل رقم (٨): التغيير في أسعار الدولار بالشيكل الإسرائيلي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١.

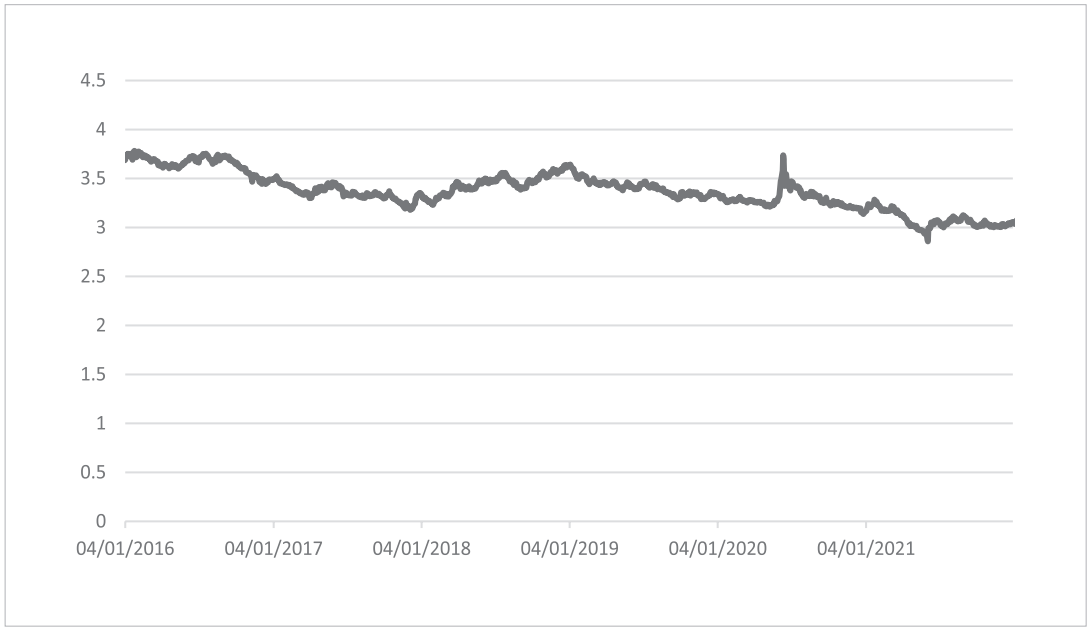

٣. الأوراق المالية في بورصة تل أبيب

على الرغم من التقلّبات التي شهدتها بورصة تل أبيب والمشابهة لتقلبات البورصات العالمية نتيجة انتشار جائحة «كورونا» التي اجتاحت العالم في السنتين الأخيريتين؛ فإن عام ٢٠٢١، شهد نهاية الموجة الرابعة للجائحة التي اجتاحت إسرائيل منذ حزيران ٢٠٢١، وبداية الموجة الخامسة لمتحور الأوميكرون ابتداءً من نهاية ٢٠٢١، وعلى الرغم من ذلك، فإن عام ٢٠٢١ تميز بارتفاع الأسعار في جميع الأسعار الرائدة المتداولة في

بورصة تل أبيب، كما يُبيّن جدول رقم (٦)، فإن عوائد مؤشرات الأسهم شهدت ارتفاعًا ملحوظًا وكانت أعلى من مؤشر MSCI العالمي، ومن عوائد بورصات أوروبا التي شهدت ارتفاعًا إسميًا بقيمة ١٧٪.[٢٥]

جدول رقم (٦): عوائد مؤشرات الأسهم في بورصة تل أبيب.

	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١-٢٠١٧
تل أبيب- ٣٥	٢٦٪	-١١٪	٢٨٪
تل أبيب- ٩٠	٢٩٪	١٨٪	١٥٠٪
تل أبيب -١٢٥	٢٦٪	-٣٪	٥٤٪
تل أبيب SEM-60	٢٤٪	١٦٪	١٣٪
تل أبيب- نمو	٦٪	٢٩٪	٥٣٪
تل أبيب بنوك- ٥	٥٨٪	-٢٢٪	١٠٤٪
تل أبيب - عقارات	٤٦٪	-٥٪	١٦٥٪
تل أبيب - تكنلوجيا	٧٪	٣٨٪	١٦٩٪
تل أبيب- تك عيليت	٤٪	٣٩٪	١٠٧٪

لقد بلغ متوسط حجم التداول اليومي في البورصة ١,٣٤ مليار شيكل (جدول رقم ٦)، وكان بالتقريب لمتوسط حجم التداول اليومي في عام ٢٠٢٠، وبارتفاع ٣٧,٨٪ عن حجم التداول اليومي في عام ٢٠١٩، وهي السنة التي سبقت انتشار جائحة «كورونا» عالميًا، أمام حجم متوسط حجم التداول للأسهم والمحولات (يشمل دورة صناديق «السال» (بالعبرية: السلة) وصفقات خارج البورصة) فقد بلغ ١,٨٨ مليار شيكل مقارنة بـ ١,٨٦ مليار شيكل في عام ٢٠٢٠.

ومن الملاحظ أيضًا، أن وزن التداول في مؤشر تل أبيب -٣٥ انخفض إلى ٥٥,٢٪ من مجمل التداول في البورصة في العام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٦٢,١٪ في العام ٢٠٢١ و٦٩,٨٪ في العام ٢٠١٩، أما وزن التداول من مجمل التداول في البورصة لمؤشر تل أبيب -٩٠ ومؤشر تل أبيب SEM-60 فقد ارتفع مقارنةً مع السنوات السابقة، كما يظهر في الجدول رقم (٧)، ويظهر ذلك أن هناك اتجاها واضحا بارتفاع نصيب الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير وانخفاضًا بنصيب الشركات ذات الحجم الكبير.

جدول رقم (٧): بيانات أساسية قابلة للتسويق في بورصة تل أبيب ٢٠١٩- ٢٠٢١.

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
متوسط حجم التداول اليومي في الأسهم بالبورصة (ملايين الشواكل)	٩٧٤	١٣٤٩	١٣٤٣
عدد صفقات الأسهم في اليوم (آلاف)	٦٤	١٠٠	١٠٤
وزن تداول الأسهم، مؤشر تل أبيب-٣٥	٪٦٩,٨	٪٦٢,١	٪٥٥,٢
وزن تداول الأسهم، مؤشر تل أبيب-٩٠	٪٢١,٣	٪٢٨,٨	٪٢٩,٩
وزن تداول الأسهم، مؤشر تل أبيب-SEM-60	٪٣	٪٣,٨	٪٥,٦

يُظهر الشكل البياني رقم (٩) حجم التداول بالبورصة حسب القطاع، ويُبيّن أن حجم التداول في البورصة للشركات التابعة للقطاع التكنولوجي تساوي أكثر من ربع حجم التداول في بورصة تل أبيب، وهي ما زالت ترتفع سنويًا؛ إذ ارتفعت بـ ١٢٪ مقارنةً بالعام ٢٠٢٠، وقد ساهم في ذلك تسجيل أسهم جديدة في العام ٢٠٢١، يليها قطاع البنوك الذي يعلو على خُمس حجم التداول ومن ثم العقارات والإسكان التي تزيد على سُبع حجم التداول.

الشكل رقم (٩): حجم التداول في البورصة حسب القطاعات (نسبة مئوية) للعام ٢٠٢١.

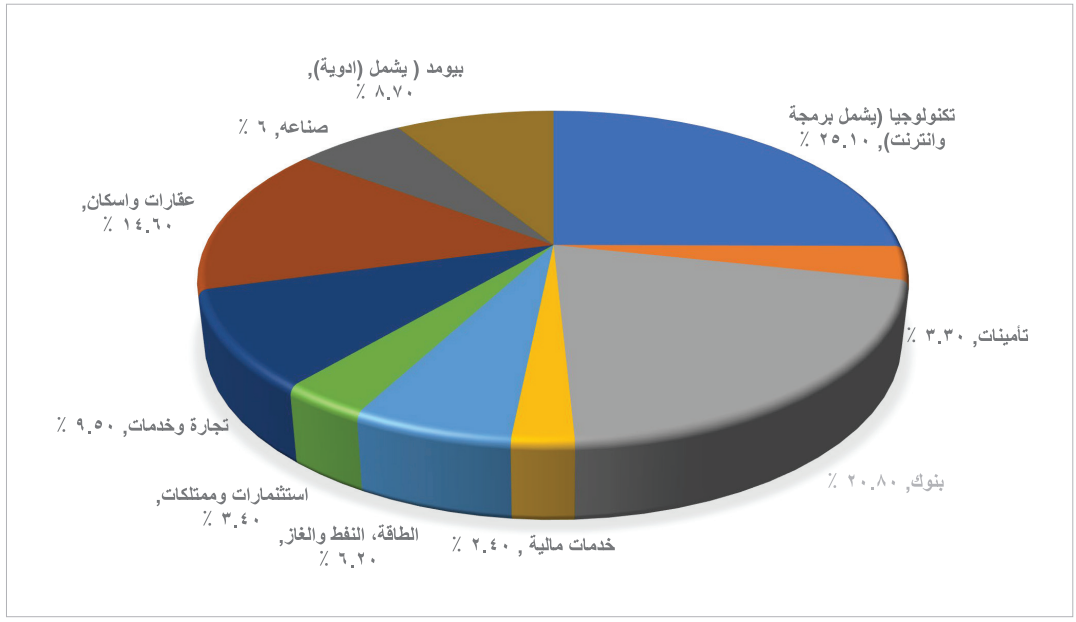

بلغ متوسط حجم التداول اليومي في البورصة ١,٣٤ مليار شيكل.

بشكل عام، فإن سوق الأسهم في العام ٢٠٢١ تميز بخلفية مالية مريحة، واستمرت عمليات الإصدار في سوق الأسهم وتحديدًا في مجال التكنولوجيا العليا الذي تميز بإصدار شركات الهايتك، وأيضًا في شركات البحث والتطوير، فخلال السنة سجّلت في البورصة ٩٧ شركة جديدة، ٥٥ منها في مجال الهايتك و٨ في البحث والتطوير.

وكما يلخص تقرير البورصة لعام ٢٠٢١،[٢٦] فإن العوامل الإيجابية التي أثرت على سوق الأسهم هي:

- القدرة على السيطرة على جائحة «كورونا» والتطعيمات الثلاث خلال السنة، والدعم الحكومي للمصالح التجارية ابتداءً من عام ٢٠٢٠، إضافة إلى تحويلات التأمين الوطني للعمّال الموجودين في إجازة دون راتب للعمال الأجيرين، نتيجة انتشار الجائحة (انظر/ي المشهد الاقتصادي للعام ٢٠٢٠).
- نسبة الفائدة التي يحدّدها بنك إسرائيل، التي بقيت بنسبة ٠,١٪، والتوسّع النقدي باقتناء سندات الدين الحكومية.
- عودة مؤشرات الاقتصاد الكلّي إلى التحسّن، مثل ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدّلات البطالة، إضافة لتشكيل حكومة في العام ٢٠٢١، وإقرار ميزانية للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٢.

أمّا العوامل التي أثرت سلبًا على سوق الأسهم فتتلخّص في الآتي:

- العجز الحكومي لعام ٢٠٢١، الذي يزيد على العجز في العام ٢٠١٩، مع أنه انخفض مقارنةً بالعام ٢٠٢٠.
- الارتفاع في الدين العام بالنسبة للناتج.
- ارتفاع نسبة التضخّم والتي بلغت أوجّها في العام ٢٠٢١ منذ العام ٢٠١٠.

٤. الخطة الخمسية لتطوير المجتمع العربي

أشرنا سابقًا إلى أن القائمة العربية الموحدة شاركت في الائتلاف الحزبي لحكومة بنيت – لبيد، وعليه؛ فإن القائمة الموحدة أصبحت أحد الشركاء الحزبيين في الائتلاف الحكومي (دون أن تتمثل من خلال وزارة معينة). وأسوةً بباقي الأحزاب كان لها طلبات خاصة وإحداها تخصيص ميزانية «تطوير» للمجتمع العربي في إسرائيل، بناءً عليه أُعدّت خطة تطوير تنموية للمجتمع العربي للسنوات ٢٠٢٢- ٢٠٢٦ بقيمة ٣٠ مليار شيكل، بمعدّل ٦ مليارات شيكل سنويًا، وحسب بنود الخطة فإن كل وزارة تخصّص جزءا من ميزانيتها للمجتمع العربي، والباقي يُخصّص كميزانية إضافية من وزارة المالية (جميع الوزارات تخصّص نصف هذه الميزانية والنصف الآخر ميزانية إضافية من وزارة المالية) – جدول رقم (٨).

تهدف هذه الخطة حسب رؤيا معدّيها إلى تقليص الفجوات بين المجتمع العربي الذي عانى من التمييز السلبي منذ قيام الدولة وباقي السكان (اليهود)، وللمساهمة في دمجهم بالحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحقيق هذه الخطة يساهم في زيادة النمو الاقتصادي للدولة ويساهم في رفع مستوى الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتقليص الفجوات في مستوى الحياة بين إسرائيل والدول «المتطورة»، خاصة دول منظمة التعاون والتنمية (OECD).

أُعدّت خطة تطوير تنموية للمجتمع العربي للسنوات ٢٠٢٢- ٢٠٢٦ بقيمة ٣٠ مليار شيكل، بمعدّل ٦ مليارات شيكل سنويًا، وحسب بنود الخطة فإن كل وزارة تخصّص جزءًا من ميزانيتها للمجتمع العربي، والباقي يُخصّص كميزانية إضافية من وزارة المالية.

خُصّص للتربية والتعليم ٣١٪ من مجمل الميزانية المخصصة بهدف تحسين التحصيل العلمي وتحسين البنية التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية، وخصّص ١٠٪ للسكن والتخطيط وهي أحد الأزمات الرئيسة التي يُعاني منها المجتمع العربي على إثر مصادرة الأراضي الفلسطينية في الداخل، وتبعية ما يزيد على ٩٧٪ من الأراضي لسلطة أراضي إسرائيل.

لقد تم إعداد هذه الخطة من قبل الوزارات المختلفة ومختصين وممثلين عن الجمهور (عربًا ويهودًا)، وبنظرة اقتصادية بحتة؛ فإن الخطة تعتبر تنموية للمجتمع العربي وتشمل جميع المجالات أهمها الاستثمار في رأس المال البشري، فقد خُصّص للتربية والتعليم ٣١٪ من مجمل الميزانية المخصّصة بهدف تحسين التحصيل العلمي وتحسين البنية التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية، وخصّص ١٠٪ للسكن والتخطيط وهي أحد الأزمات الرئيسة التي يُعاني منها المجتمع العربي على إثر مصادرة الأراضي الفلسطينية في الداخل، وتبعية ما يزيد على ٩٧٪ من الأراضي لسلطة أراضي إسرائيل، وشملت باقي المجالات استثمارات في تحسين بنية المواصلات وتوفير المواصلات العامة لباقي أنحاء الدولة، تشجيع التشغيل وتحسين كفاءة السلطات المحلية، وغيرها من المجالات المفصّلة في جدول رقم (٨).

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الخطة التنموية مهمة جدًا للمجتمع العربي، لكن الأهم يكمن في آلية تطبيق جميع بنودها والتعلّم من الخطط السابقة، خاصة خطة ٩٢٢ للسنوات ٢٠١٦– ٢٠٢٠ (راجع تقارير مدار الاستراتيجية للعامين السابقين). وبالعودة إلى خطة ٩٢٢، وحسب تقرير لجنة التوجيه المنبثقة عن سلطة تطوير «الوسط العربي» التابعة لوزارة المساواة الاجتماعية، فحسب التخطيط للسنوات ٢٠١٦– ٢٠٢٠ بلغت قيمة الخطة ٩٢٢ ما يقارب ١٠,٥ مليار شيكل، وكان التخصيص الفعلي ١٠,٣٣٥ مليار شيكل، أما التنفيذ واستغلال الخطة فقد بلغ ٦,٣٤٨ مليار شيكل، أي أن نسبة تنفيذ الميزانية كان ٦١٪

أن الخطة التنموية مهمة جدًا للمجتمع العربي، لكن الأهم يكمن في آلية تطبيق جميع بنودها والتعلّم من الخطط السابقة، خاصة خطة ٩٢٢ للسنوات ٢٠١٦- ٢٠٢٠.

خلال السنوات الخمس.[٢٧] ونتيجة لتعثّر التنفيذ الكامل، فقد تقرّر تمديد خطة ٩٢٢ في تشرين الأول ٢٠٢١، وخُصّص لذلك ٩١٣ مليون شيكل نفد منها ٣٦٦ مليون شيكل، وغالبية المبلغ الذي خصّص كان في وزارة المواصلات ٣٠٣ ملايين شيكل، ٧٠ مليون شيكل في وزارة الاقتصاد للمصالح التجارية و٧٥ مليون شيكل لإقامة بنية تحتية للصرف الصحي.

بالاستناد إلى ما تقدّم، فهناك تجربة في سوء، أو تعثّر، تنفيذ الخطط المخصّصة للمجتمع العربي في إسرائيل، لذلك، فإن استغلال بنود الصرف في الخطة الخمسية للسنوات ٢٠٢٢– ٢٠٢٦ هو الأهم وذلك من خلال استغلال هذه البنود واستثمارها بشكل تدريجي ابتداءً من العام ٢٠٢٢ بكفاءة عالية.

جدول رقم (٨): توزيع ميزانية التطوير (٢٠٢٢-٢٠٢٦) حسب المجال (مليار شيكل).

المجال	المجموع	ميزانية الوزارة	ميزانية إضافية
التربية والتعليم	٩,٥	٥,٢	٤,٤
السكن والتخطيط	٣	٠,٧	٢,٣
المواصلات	٢,٦	١,٩	٠,٧
السلطات المحلية	١,٩	٠,٣	١,٦
التشغيل	١,٥	٠,٧	٠,٨
البنية التحتية والطاقة	١,٤	٠,٩	٠,٥
الثقافة والرياضة	١	٠,٥	٠,٥
الصناعة والتجارة	٠,٩	٠,٤	٠,٥
الصحة	٠,٧	٠,٣	٠,٤
النقب والجليل	٠,٦	٠,٤	٠,٢
الرفاه	٠,٦	٠,٢	٠,٤
حماية البيئة	٠,٦	٠,٣	٠,٣
العلم، الابتكار والهايتك	٠,٥	٠,٢	٠,٣
آخر	١,١	٠,٤	٠,٦
الباقي للتخصيص	٤,٥	٢,٥	١,٩
المجموع	**٣٠,٣**	**١٤,٩**	**١٥,٤**

خلاصة

يُعد اقتصاد إسرائيل القوي أحد أهم عوامل قوتها في الشرق الأوسط بشكل خاص، وفي الساحة الدولية بشكل عام، وبالنظر إلى السرعة التي تجاوزت فيها إسرائيل التبِعات الاقتصادية لأزمة انتشار جائحة كورونا، وما شملها من سياسات إغلاق وتعطيل للأسواق، يُمكن استخلاص أن تركيبة اقتصاد إسرائيل التي تعتمد أكثر على قطاعات الهايتك والصناعات غير التقليدية، كانت على ما يبدو عاملاً أساسيًا في تجاوزها السريع لتبعات الجائحة وهي ما تجعل إسرائيل قوة اقتصادية عالمية، وتسهّل فرصها لتطبيع علاقاتها مع دول مفتاحية في المنطقة بالإضافة إلى تعزيز علاقاتها مع دول أخرى خارج الإقليم. وعلى العكس من السنوات القليلة السابقة التي شهدت عدم استقرار مالي واقتصادي نتيجة انعدام فرص تشكيل حكومة مستقرة (بين ٢٠١٩-٢٠٢١)، فإن نجاح الائتلاف الحكومي الحالي في تشكيل حكومة في أيار ٢٠٢١ كان له تبعات مهمة على المشهد الاقتصادي، أهمها إقرار ميزانية الدولة، تمرير قوانين تسويات اقتصادية، وتوزيع ميزانيات واضحة على الوزارات.

أظهرت المعطيات التي تم استعراضها في هذا الفصل، أن الاقتصاد الإسرائيلي عاد إلى مسار التعافي بعد أن شهد في سنة سابقة تراجعًا ملحوظًا في غالبية نشاطاته الاقتصادية، حيث تجلّى هذا التراجع من خلال مؤشراته الاقتصادية في الناتج المحلي، التصدير، ارتفاع نسبة البطالة والتقلّبات التي شهدها سوق المال والدخول إلى مرحلة من الركود خلال العام ٢٠٢٠، وابتداءً من الربع الثاني للعام ٢٠٢١، تسارعت وتيرة النمو إلى أن وصل معدل النمو ٨,١٪ على الرغم من العوامل التي أثرت على النشاطات الاقتصادية مثل جائحة «كورونا»، عدم إقرار ميزانية للعام ٢٠٢١ حتى تشرين ثاني ٢٠٢١ والعمل بميزانية استمرارية منذ العام ٢٠١٩، إجراء انتخابات برلمانية في آذار ٢٠٢١، واستمرار حكومة الليكود بتسيير أعمال الدولة حتى تشكيل الحكومة الجديدة في حزيران ٢٠٢١. ويفيد التقرير أن هذه العوامل مجتمعة أثّرت أيضًا، بشكل سلبي، على بعض القطاعات الإنتاجية والخدماتية، خاصة خدمات السياحة الوافدة التي مع التحسن الذي شهدته في العام ٢٠٢١؛ فإنها بقيت محدودة، وواجهت تراجعًا كبيرًا مقارنة بعام ٢٠١٩، إضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود وأسعار الشحن عبر الموانئ نتيجة جائحة «كورونا»، الأمر الذي يُستشّف منه غلاء الأسعار للمنتجين على الرغم من ارتفاع قيمة الشيكل، ما يُشير إلى أن ارتفاع الأسعار برز بشكل واضح في بداية ٢٠٢٢، وسيستمر في ذلك في حالة عدم وجود خطة اقتصادية علاجية واضحة.

وعلى الرغم من هذه العوامل المعيقة؛ وبالإضافة لمؤشر النمو الايجابي، فإن سوق العمل استطاع من جديد استيعاب العمال الذي خرجوا لإجازات بدون راتب خلال العام ٢٠٢٠، واستطاع أن يقلص نسبة البطالة الواسعة إلى أكثر من النصف ٧,٩٪، ومع تحييد تأثير الكورونا، فإن نسبة البطالة وصلت إلى ٥٪. ومن المؤشرات الايجابية الأخرى التي كانت خلال العام ٢٠٢١:

- ارتفاع الصادرات الإسرائيلية إلى حجم ١٣٣ مليار دولار، وشكّلت صادرات الهايتك من ذلك ٥٣٪، خصوصًا خدمات الهايتك التي ارتفعت بـ ٢٠٪ مسجّلة ارتفاعًا من ١٤ مليار دولار في العام

٢٠١٤ إلى ٤٥ مليار دولار في العام ٢٠٢١. ويُظهر هذا القطاع نموًا متسارعًا مضيفًا للاقتصاد الإسرائيلي متانة خاصة وغير متأثر بسلبيات انتشار الجائحة وعوامل أخرى، ومساهمًا بصورة نشِطة في معدّلات النمو الاقتصادي.

- ارتفاع عوائد مؤشرات سوق الأسهم بنسب عالية جدًا فاقت بذلك عوائد مؤشرMSCI العالمي، وعوائد بورصات أوروبا التي شهدت ارتفاعًا اسميًا بقيمة ١٧٪ وتخطت قيمة سوق الأسهم لأول مرة في أواخر آب حد الترليون شيكل ووصلت إلى القمة.
- المصادقة على ميزانية الدولة للسنوات ٢٠٢١– ٢٠٢٢ بقيمة ٤٣٢,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢١ و٤٥٢,٥ مليار شيكل للعام ٢٠٢٢، إضافة إلى ٦٨ مليار شيكل لمعالجة آثار «كورونا» الاقتصادية للعام ٢٠٢١.
- انخفاض العجز الحكومي إلى نسبة ٤٪ بالنسبة للناتج وانخفاض في الدين العام.
- إبقاء نسبة الفائدة على ٠,١٪ واستمرار منح القروض لتشجيع الاستثمارات ومساندة المصالح الصغيرة في غالبية أشهر السنة.
- ارتفاع احتياطي العملة الأجنبية إلى ٢١٣٠٢٩ مليون دولار بارتفاع ٢٢,٩٪ عن رصيد بنك إسرائيل في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠. ووصول مستوى الأرصدة بالعملة الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي إلى ٤٦,٦٪.
- انخفاض سعر الدولار بالمعدّل السنوي بـ ٦,١٦٪ عن معدّل السعر في العام ٢٠٢٠، جدير بالذكر أن هذا الانخفاض غير مفيد للمصدّرين.

كذلك تطرّق هذا الفصل إلى الخطة الخمسية للمجتمع العربي، وفصّل بنودها المختلفة، وتبين أن هذه الخطة (بنظرة اقتصادية بحتة وبتحييد كل العوامل الأخرى) تبدو خطوة إيجابية في المسار التنموي للمجتمع العربي وكذلك للاقتصاد الإسرائيلي ككل، إلّا أن النقاش الدائر حول ثمن هذه الخطة يبقى من نواحي سياسية، وطنية وقومية، ومن منطلق معارضة خطوة القائمة الموحدة في الدخول إلى الائتلاف الحكومي، بالإضافة إلى أن الغالبية النسبية ترى أن هذه الخطة لن يتم تطبيقها على أرض الواقع.

بناءً على ما تقدّم؛ فإن التنبؤات لعام ٢٠٢٢ تقول إن المسار التنموي سيستمر في الاتجاه الإيجابي، لكن بوتيرة منخفضة، باستثناء قطاع السياحة المتوقّع له أن يعود في السنوات الثلاث القادمة إلى مساره كما كان قبل عام ٢٠١٩، وتبقى هذه التنبؤات مرتبطة بجائحة «كورونا» ومسارها المستقبلي، خاصّة أن متحورات «كورونا» تستجدّ كل فترة، ويبقى مدى تأثيرها الاقتصادي مرتبطًا بتأثيرها الصحي، كما ترتبط هذه التنبؤات بالأوضاع الجيوسياسية شرق أوسطيا وعالميًا. وبحسب الأوضاع الحالية؛ فإن أسعار الوقود والطاقة، إضافة إلى الشحن والمواصلات، ستستمرّ في الارتفاع، ومن المتوقّع أن ترتفع معدّلات التضخّم المالي في إسرائيل والدول المتقدمة.

الهوامش

١ مقارنة بأسعار عام ٢٠١٥.

٢ جهاز الإحصاء الإسرائيلي، «الحسابات القومية لسنة ٢٠٢١: نشرة صحافية» (القدس: جهاز الاحصاء المركزي الإسرائيلي، ١٦ شباط ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2022/058/08_22_058b.pdf

٣ راجع/ي قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية على الرابط الآتي: https://data.oecd.org/gdp/gross-domestic-product-gdp.htm

٤ جهاز الإحصاء الإسرائيلي، «الحسابات القومية لسنة ٢٠٢١: نشرة صحافية."

٥ تقرير المصادر والاستخدامات حسب تعريفات الاقتصاد الكلي يضم: المصادر (المكونة من الناتج المحلي الصافي + الاستيراد) وتتم مساواته بالاستخدامات (المكونة من الاستهلاك + الإنفاق الحكومي+ الاستثمار الصافي+ التصدير).

٦ الناتج التجاري = الناتج المحلي بأسعار السوق – الضرائب المدفوعة على السلع + المساعدات الممنوحة للمنتجين على السلع.

٧ لا يشمل الصادرات والواردات مع السلطة الفلسطينية أو الاستيراد الأمني.

٨ معهد التصدير الإسرائيلي، «تطورات واتجاهات في الصادرات الإسرائيلية» (تل أبيب: معهد التصدير الإسرائيلي، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https:// www.export.gov.il/api/Media/Default/Files/Economy/economy_megamot_2021.pdf

٩ جهاز الإحصاء الاسرائيلي، «التجارة الخارجية حسب البلدان: نشرة صحافية» (القدس: جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ٢٠ شباط ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2022/028/16_22_028b.pdf

١٠ المصدر السابق.

١١ جهاز الإحصاء الإسرائيلي، «معطيات من استطلاع القوى العاملة لشهر كانون الأول وعام ٢٠٢١» (القدس: جهاز الاحصاء المركزي الإسرائيلي، ٢٤ شباط ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2022/032/20_22_032b.pdf

١٢ المصدر السابق.

١٣ ظاهرة المحبطين من إيجاد عمل، هي ظاهرة أولئك الذين كانوا ضمن التشغيل وخرجوا للبطالة ويصلون لمرحلة اليأس من إيجاد عمل ويخرجون من إطار المشتركين في قوة العمل إلى غير المشتركين في قوة العمل.

١٤ عدد الأسر اليهودية في العام ٢٠٢١ هو ٢,٢٦٩ مليون أسرة، وعدد الأسر العربية ٤٣١ ألف أسرة.

١٥ جهاز الإحصاء الإسرائيلي، «معطيات من استطلاع القوى العاملة لشهر كانون الأول وعام ٢٠٢١».

١٦ جهاز الإحصاء الإسرائيلي، «جدول أسعار المستهلك، تلخيص للعام ٢٠٢١» (القدس: جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ١٤ كانون ثاني ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Madad/DocLib/2022/023/10_22_023b.pdf

١٧ وزارة المالية الإسرائيلية، «تقدير أولي لتنفيذ الميزانية والعجز وتمويله» (القدس: وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3pJ6rdw

١٨ المصدر السابق.

١٩ بنك إسرائيل، «استعراض ميزانية إسرائيل ٢٠٢١– ٢٠٢٢ والتطورات المتوقعة في السنوات القادمة» (القدس: بنك إسرائيل، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/16-11-21.aspx

٢٠ وزارة المالية الإسرائيلية، «مقياس أولي لنسبة الدين العام للناتج ٢٠٢١» (القدس: وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠ كانون ثاني ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3sKUPbW

٢١ غاد ليؤر، «أيضا شركة تصنيف الائتمانيات اس اند بي تنشر تقرير ثبات لإسرائيل، « *يديعوت أحرونوت*، ١٦ تشرين ثاني ٢٠١٦. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ynet.co.il/economy/article/s1ugpqgof

٢٢ بنك إسرائيل، «تقرير السياسات النقدية، النصف الأول ٢٠٢١» (القدس: بنك إسرائيل، ١٩ تموز ٢٠٢١) انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3sLsvWH

٢٣ بنك إسرائيل، «تقرير السياسات النقدية، النصف الثاني ٢٠٢١» (القدس: بنك إسرائيل، ١٧ كانون ثاني ٢٠٢٢). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3hLEPQE.

٢٤ عاص أطرش، «المشهد الاقتصادي» في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢١: *المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠*، تحرير هنيدة غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ٢٠٢١)، ١٤٢–٧٣.

٢٥ سوق الأوراق المالية، «التلخيص السنوي للعام ٢٠٢١» (تل أبيب: سوق الأوراق المالية، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3Cm9ays [الوصول الى الرابط مشروط بالتواجد في مناطق جغرافية معينة].

٢٦ المصدر السابق.

٢٧ وزارة المساواة الاجتماعية، «نشاط الحكومة من أجل التنمية الاقتصادية للأقليات في السنوات ٢٠١٦–٢٠٢٠ بناءً على قرار الحكومة رقم ٩٢٢ بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣٠» (القدس: وزارة المساواة الاجتماعية، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ceci.org.il/sites/citizens/UserContent/files/922.pdf

٢٨ لا يشمل قطاع الخدمات الذي يضمن صادرات وواردات قطاع الهايتك.